الفصل الثالث

تناقضات التنمية التابعة

(١٨٨٢-١٩٢٠)

شهدت الفترة بين عامى ١٨٨٢ و١٩٢٠ تغيرا اجتماعيًا واسع النطاق فى مصر، كما تسارعت وتيرة دمج مصر فى السوق العالمية مع الاحتلال البريطانى لها. ولعل التطور الأكثر أهمية فى هذا الصدد هو ظهور عدد من التناقضات داخل المجتمع المصرى واكتمال التصور حول إنشاء بنك وطنى يديره ويموله مصريون لتقديم خدمات ائتمانية ورعاية إقامة مؤسسات صناعية. ويبرز هنا سؤال رئيسى: ما هى العوامل التى أدت لنضوج فكرة البنك الوطنى ـ وخصوصا تلك التى أدت لتأسيس بنك مصر؟

قد يبدو واضحا أن بريطانيا العظمى لم تتحايل لإخضاع مصر وإنما كان توالى الأحداث هو ما لم يترك أمامها بدا من غزوها فى ١٨٨٢، ومن ثم احتلالها لفترة تالية طويلة. وبينما كان حزب الليبراليين الحاكم تحت قيادة جلادستون يحاول تجنب الغزو، فإن المصالح المالية لبريطانيا فى مصر كانت من الكثرة بما يوجب التدخل لحمايتها. وهو ما يبرر بروز جماعات مالكى الأسهم البريطانيين (وغيرهم من الأجانب) كعوامل ضغط لوضع مصر تحت الحماية البريطانية نظرا لكونهم الجماعة الأكثر تضررا من قيام مصر بتحرك منفرد لإسقاط ديونها فى ظل نظام حكم يهيمن عليه أحمد عرابى وأتباعه. وكذلك كان مصنعو القطن البريطانيين الذين كان قلقهم نابعا من إمكانية فقدهم لمصدر هام لتوريد القطن كنتيجة لعدم الاستقرار السياسى فى مصر.[١]

---

(١) Jacques Berque. **Egypt: Imperialism and Revolution**. New York: Praeger, 1972). Pp 290-1.

وإذا كانت بريطانيا العظمى قد ترددت أولاً فى قيامها باحتلال مصر، فإنها كانت أكثر ترددا إزاء احتلالها لفترة زمنية طويلة، وكما هو موثق فى مدونات القنصل البريطانى لدى مصر آنذاك ـ السير إيفيلين بارينج (وهو من سمى لاحقا باللورد كرومر)، فقد كانت النية لدى البريطانيين مغادرة مصر فى أسرع وقت ممكن بعد استعادة النظام.(*) ولكن نظرا للمشكلات الاقتصادية التى ترتبت على الثورة العرابية، والخوف من التدخل الفرنسى والعثمانى لدعم جالياتهم، والنخبة السياسية الشركسية ـ التركية الحاكمة، تمت إعادة تقييم الموقف بخصوص أمد الاحتلال. وهكذا أخذ البريطانيون فى إدراك أن العمل الذى بدأ محدودا بهدف حماية المصالح المالية الأوروبية فى مصر تحول ليشكل احتلالا غير محدد المدة لمصر. وكان همهم الأول استعادة «التكامل المالى» للتأكيد على أن دين مصر، والذى بلغ ١٠٠ مليون جنيه مصرى بحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر، يمكن تسويته.(١) ولتحقيق هذا الهدف، عمد البريطانيون لخلق موارد جديدة من خلال التوسع فى إنتاج القطن المصرى، ونظرا لارتباط ذلك بالتوسع فى مساحة الأراضى المتاحة للزراعة، فقد كانت أولوية إدارة الاحتلال تحسين نظام الرى.

فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، أتم البريطانيون العملية التى بدأها محمد على باشا لتحويل نظام رى الأحواض (الحياض) إلى نظام الرى الدائم، فمن خلال إنشاء سلسلة من القناطر والسدود والقنوات، أصبحت المياه متاحة للمزارعين خلال شهور الصيف الجافة وكذلك خلال الشتاء. وهكذا فلم يعد ممكنا فقط زراعة القطن عبر أرجاء الدلتا وإلى جنوبها حتى شمالى أسيوط، وإنما أمكن زيادة عدد مرات زراعته كذلك. وبينما

(*) هذا التفسير حول دوافع الاحتلال البريطانى لمصر ليس الوحيد ـ كما أنه ليس الأدق بالضرورة؛ لأنه لا يفسر ـ على سبيل المثال ـ قيام بريطانيا بمحاولة سابقة لاحتلال مصر قبل تنامى أزمة الديون الخارجية ـ فيما سمى بحملة فريزر على رشيد؛ هذا فضلا عن أن هذا التفسير لا يقدم مبررا حول الموقف المتعنت لبريطانيا خلال مفاوضات نيل الاستقلال، ولقد احتلت بريطانيا وفرنسا وهولندا وبقية الدول الاستعمارية حوالى ثلثى مساحة اليابسة فى الكرة الأرضية بحلول القرن العشرين، وبالطبع أوجدت المبررات فى كل حالة احتلال (المترجم).

(١) The Earl of Cromer (Sir Evelyn Baring), "The Struggle for a Policy, 1882-1883," **Modern Egypt** (London: Macmillan and Co., 1908), vol.2, pp.349-361; Samir Radwan. **Capital Formation in Egyptian Agriculture and Industry, 1882-1967**. London: Ithaca Press, 1974. p. 234.

أسفر تحسين الرى عن زيادة ملموسة فى إنتاج القطن على المدى القصير، فإن أثره على المدى الطويل كان سلبيا بسبب إجهاد التربة، وكان هذا الأثر أكثر وضوحا فى الأراضى التى يمتلكها صغار المزارعين الذى قاموا ـ مدفوعين بحاجتهم للأموال ـ بإتباع دورة زراعية كل سنتين بدلا من كل ثلاث سنوات كما كان الحال فى السابق.[١] وبينما شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر إنشاء عدد من مشروعات الرى كإنشاء القناطر الخيرية وسد أسوان وقناطر أسيوط على مدخل الترعة الإبراهيمية، فإنها عجلت بحدوث الانخفاض فى إنتاجية القطن. فمع الضغط من أجل تحقيق إنتاج أعلى، تسبب التوسع فى نظام الرى فى تدنى خصوبة التربة وارتفاع درجة ملوحتها نتيجة لارتفاع منسوب المياه الجوفية.[٢]

وكانت الركيزة الثانية للسياسة البريطانية تتمثل فى تحسين وسائل زراعة القطن وجنيه لتصبح أكثر كفاءة، وكان لزاما لتحقيق ذلك فرض النظام وضمان شيوع الاستقرار فى ربوع الريف المصرى. وهو ما دفع سلطة الاحتلال لاستمالة العنصر الاجتماعى الأكثر أهمية فى الريف، وهم كبار الملاك من المصريين، وهو ما تم من خلال ترشيد وخفض الضرائب المفروضة على الأراضى الزراعية وتقنين نظام الملكية الخاصة للأرض الزراعية.[٣] غير أن هذا الخفض فى قيمة الضرائب حرم الحكومة المصرية من تحقيق تراكم أى فوائض مالية يعتد بها لتوجيهها لأغراض الاستثمار ـ لاسيما فى البرامج الاجتماعية كالتعليم. فضلا عن أن نصف قيمة إيرادات الحكومة من القطن كانت موجهة لأغراض سداد أقساط الديون الخارجية وفوائدها.[٤] ولكنه وعلى الرغم من ذلك، فقد أتت هذه السياسة نتائجها المرجوة فى الريف بوجه عام نظرا لاستقرار زراعة القطن دون مشاكل حتى اندلاع ثورة ١٩١٩.

---

(١) Alan Richards. "Primitive Accumulation in Egypt, 1798-1882." **Review** 1, no.2 (fall 1977): 38, 45.

(٢) W. Willcocks. **Egyptian Irrigation**. 2nd edition. London: E. and F. N. Spon, 1890). P. 757.

إنتاجية محصول القطن تزايدت من ٢٩ , ٣ قنطار للفدان عام ١٨٧٩ لتصل لأعلى مستوى لها وهو ٤٧ , ٥ قنطار خلال الفترة بين عامى ١٨٩٥ و١٨٩٩؛ بينما تدنى هذا الرقم ليصل إلى ٦٧ , ٣ فيما بين عامى ١٩٢٠ و١٩٢٤.

(٣) **مصر، تقرير رقم ١ (١٩٠٣)، تقارير فخامة الوكيل والقنصل العام للمالية والإدارة وأحوال مصر والسودان**، ص. ١٥. (يشار لهذا المرجع فيما يلى ب مصر رقم ١)؛

Baer. **Landownership**, pp. 10-12, 62; and Owen. **Cotton**. Pp. 245-247.

(٤) رضوان، ص. ١٢٦.

وبعيدا عن زراعة القطن، فقد كان لسياسة الاحتلال الإنجليزى فى مصر آثار أخرى بالغة الأهمية على الاقتصاد المصرى. فالاستقرار الذى شهدته مصر تحت الاحتلال جعل منها بقعة جاذبة للاستثمار الأجنبى. فبعد ترسخ الاحتلال، تأسست عدة شركات لاستصلاح الأراضى للاستفادة من الفرص المتاحة فى ظل التوسعات التى نتجت عن تطبيق نظام الرى الدائم.(١) ومع انتشار هذه الشركات، قامت المؤسسات المالية لتقديم خدمات الرهونات، والتى واكب تزايد نشاطها مع الاستقرار السياسى فى مصر فيما بين عامى ١٨٨٠ و١٩٠٧. وكانت الحاجة المتزايدة لهذا النوع من الخدمات المالية فى مصر نتيجة للحاجة لتمويل بيع الأراضى المستصلحة.

وهكذا، فإن سياسة الاحتلال البريطانى والاستثمار فى استصلاح الأراضى والتوسع فى تقديم الرهونات كانت كلها عمليات مكملة لبعضها فى إطار العملية المتسارعة والتى نتج عنها دمج مصر فى السوق العالمية. ولعل هذه المرحلة الثانية من دمج مصر فى السوق العالمية كانت مدارة بشكل أكثر وعيا. فبمجرد تولى سلطة الاحتلال لزمام الأمور وسيطرتها على توزيع الإيرادات المصرية وهيمنتها على مقاليد السلطة السياسية، أضحت مصر أكثر اعتمادا على بيع القطن طويل التيلة فى السوق العالمية وعلى رأس المال الأجنبى لتمويل التوسع فى زراعته داخليا. وكما لاحظ المفكر السياسى المصرى سلامة موسى: «لقد حولت فترة حكم كرومر سائر وادى النيل لمزرعة ضخمة لإنتاج القطن».(٢)

وكنتيجة لسياسة الاحتلال الإنجليزى وما تمخضت عنه من تحولات اقتصادية، طرأت تغيرات عنيفة على الهيكل الطبقى المصرى. وأول هذه الآثار، وأكثرها أهمية، أن تزايد حجم الاستثمار الأجنبى ساعد على توسيع الفوارق بين الطبقات، فنظرا لقيام شركات استصلاح الأراضى بعرض الأراضى المستصلحة فى قطع كبيرة، فقد كان بمقدور كبار الملاك الذين يحوزون كميات كبيرة من رأس المال المتاح للتصرف التقدم للشراء،

---

(١) للإطلاع على قائمة بأسماء هذه الشركات وحجم ممتلكات كل منها، يمكن مراجعة: Owen. **Cotton**. P.292.

(٢) نقلا عن:

Jacques Berque. **Histoire Sociale d'un village Egyptian au XIVeme siecle**. Paris: Mouton/Ecole Practique des Hautes Etudes, 1957. p. 23.

وهو ما كان عليه الحال بالنسبة لمعظمهم ـ خصوصا فى الريف. غير أن هذا كان يعنى كذلك أن كبار الملاك أصبح متاحا لهم التمتع بالحصول على قروض رهنية فى حين لم يكن الحال كذلك بالنسبة لصغار الملاك. وهكذا حدثت طفرة كبيرة فى حجم ممتلكات عائلات أعيان الأرياف وكذا العائلات ذات الأصول التركية والشركسية بين عامى ١٨٨٢ و١٩٠٧، وهو ما أصبح واضحا بعد عام ١٨٩٦، وهو أول عام توافرت فيه إحصاءات شاملة لأنماط تملك الأراضى.[١]

وبينما كان بمقدور العديد من العائلات ذات الأصول التركية ـ الشركسية زيادة حجم ممتلكاتها من الأراضى الزراعية، فإن تراكم رأس المال كان ذا فائدة أعظم بالنسبة لملاك الأراضى المصريين، وهو ما يتضح من الأمثلة العديدة لعائلات أعيان الأرياف التى ساقها باير والدسوقى، وكذا بياناتى حول العائلات التى استثمرت فى بنك مصر. وهذا التزايد المتسارع الوتيرة فى الاستحواذ على مساحات أوسع من الأراضى الزراعية من قبل طبقة أعيان الأرياف عمل كذلك على تقليص الفجوة بين هذه الطبقة وطبقة الأتراك ـ الشراكسة الحاكمة. ولعل أحد المؤشرات على هذا التغير كان الزيادة الحاصلة فى عدد ونوع الألقاب التى تمكن أعيان الأرياف من الحصول عليها. فبتحليل جلسات البرلمان المصرى بين عامى ١٨٦٦ و١٩١٤ يتضح التزايد الثابت والمستمر فى عدد الألقاب التى حملها نواب الأرياف (والذين كان معظمهم تقريبا من المصريين) ـ كما هو موضح فى الجدول التالى. فمثلا كانت نسبة الأعيان ممن يحملون لقب بك ٤ بالمائة عام ١٨٦٦ (٣/ ٧٨)، وأضحت ٦٦ بالمائة بحلول عام ١٩١٤ (٣٧/ ٥٦). كما أنه فى حين لم يتمتع أى من نواب الأرياف بلقب باشا فى الفترة قبل عام ١٨٨١، فإنه بحلول عام ١٩١٤ كان ١١ منهم يحملونه. كما تزايد عدد نواب الأرياف من حاملى لقب أفندى من ٨ بالمائة عام ١٨٦٦ (٦/ ٧٨) ليصل إلى أعلى معدلاته فى مجلسى البرلمان المصرى خلال الفترتين ١٨٨٣-١٨٩٠، و١٨٨٥-١٨٨٩ ليبلغ ٥٨ بالمائة (٣٣/ ٥٧)، وإن كان العدد قد انخفض بعد ذلك إلى ١٣ بالمائة فى برلمان عام ١٩١٤ (٧/ ٥٦). ونظرا لتواضع مقام صاحب لقب الأفندى، فقد يكون ممكنا للفرد توقع مثل هذا الانخفاض ـ كما هو موضح

---

(١) انظر جدول ٧ فى: Baer. **Landownership**. P.77.

جدول (٣-١) النسبة المئوية للنواب أصحاب الألقاب من الأرياف فى البرلمان المصرى (١٨٦٦-١٩١٤)[1]

السنة	عمدة	أغا	أفندى	بك	باشا	نسبة ألقاب الأرياف	الرقم الكلى
١٨٦٦-١٨٦٩	٥٩ (٧٥,٦٪)	٥	٦	٣	٠	١٧,٩٪=٧٨/١٤	٧٩=٤+٧٥
١٨٧٠-١٨٧٣	٨٧ (٩٧,٨٪)	١	١٤	١	٠	١٨,٠٪=٨٩/١٦	٩٨=٢٣+٧٥
١٨٧٦-١٨٧٩	٧١ (٨٥,٥٪)	١	١٧	٠	٠	٢١,٧٪=٨٣/١٨	٩١=١٦+٧٥
١٨٨١	٢٧ (٣٥,٥٪)	١	٣٦	١٤	٢	٦٩,٧٪=٧٦/٥٣	٨٢=٢+٨٠
١٨٨٣-١٨٩٠ (١)	-	٠	١٠	١	٠	٦٨,٨٪=١٦/١١	١٩=٣+١٦
١٨٨٥-١٨٨٩ (٢)	-	٠	٢٣	١٢	٠	٨٥,٤٪=٤١/٣٥	٥٤=٨+٤٦
١٨٩٠-١٨٩٥ (١)	-		٥	١٠	٠	٨٣,٣٪=١٨/١٥	١٩=٣+١٦
١٨٩١-١٨٩٤ (٢)	-	٠	١٨	١٥	٠	٨٠,٥٪=٤١/٣٣	٥٢=٧+٤٥
١٨٩٦-١٩٠١ (١)	-	٠	٣	٩	٠	١٠٠,٠٠٪=١٢/١٢	١٥=٤+١١
١٨٩٦-١٨٩٩ (٢)	-	٠	١٧	١٥	١	٧٣,٣٪=٤٥/٣٣	٦٠=١٤+٤٦
١٩٠٢-١٩٠٧ (١)	-	٠	٨	١٣	٠	١٠٠,٠٠٪=٢١/٢١	٢٣=٧+١٦
١٩٠٢-١٩٠٧ (٢)	-	٠	٢١	٢٠	٠	٩١,١٪=٤٥/٤١	٥٦=١٠+٤٦
١٩٠٨-١٩١٣ (١)	-	٠	٥	١٢	٦	١٠٠,٠٠٪=٢٣/٢٣	٢٦=١٠+١٦
١٩٠٩-١٩١٢ (٢)	-	٠	١٦	٢٢	٢	٩٠,٩٪=٤٤/٤٠	٦٠=١٤+٤٦
١٩١٤	-	٠	٧	٣٧	١١١	٩٨,٢٪=٥٦/٥٥	٦٩=٤+٦٥
١٨٨٣-١٩١٢ (٣)	-	٠	٩	٧	٢٦	٨٧,٥=٤٨/٤٢ (٣)	٤٨=٣٤+١٤
إجماليات		٨	٢١٥	١٩١	٤٨	متوسط النسبة المئوية = ٧٣,٥٪	٨٥١

(١) المصدر: خليل. ج ٦. ص ص: ١٧-٨٦. العمود الأخير (الرقم الكلى) يشمل العدد الإجمالى لعدد النواب مضافًا إليه من دخلوا البرلمان نتيجة لوفاة أو استقالة بعض الأعضاء بعد انتخاب المجلس؛ الرمز (١) يشير لمجلس شورى القوانين؛ أما الرمز (٢) فيشير للجمعية العمومية؛ فى حين يشير الرمز (٣) للنواب المعينين من قبل القصر فى كلا المجلسين (والذين كانا يكونان معا البرلمان) بين عامى ١٨٨٣ و١٩١٢ والذى شمل نواب من الريف ومن الحضر. ويبدو واضحا هنا أن هذه المجموعة تنتمى بشكل أكبر للطبقة العليا.

فى الجدول أدناه ـ فى عدد نواب الأرياف من الأفندية نظرا لترقى مكانتهم الاقتصادية والسياسية، وهو ما دفعهم للتحول للحصول على الألقاب الأكثر وجاهة كالبك والباشا. وأخيرا، فلعل اختفاء النواب حاملى لقب الأغا، والذى كان قاصرا على الطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة، إنما هو دليل آخر على التراجع العام لمكانة هذه الطبقة فى الحياة المصرية بشكل عام. كذلك، كما أن النفوذ القوى للعمد يبدو واضحا فى العمود الأول من الجدول، غير أن عدم تعريف نواب الأرياف حسب وظائفهم فى الريف فيما تلا برلمان عام ١٨٨١، إنما هو مؤشر آخر على ترقى مكانتهم الاجتماعية بحيث أضحت ألقابهم ذات صفة قومية ـ وليست محلية ـ وتصبغ عليهم مكانة الأعيان.

وكان من شأن استحواذ العديد من عائلات أعيان الأرياف على مساحات شاسعة من الأراضى وكذا على الألقاب الرفيعة أن يخلق نوعا من التجانس بين أعضاء طبقة كبار الملاك فى مصر بشكل عام، بالصورة التى أضحى ممكنا معها الحديث عن برجوازية زراعية مدركة لمصالحها السياسية والاقتصادية بنهاية القرن التاسع عشر. ذلك أنه تولد قدر كبير من الشعور بالتضامن بين أعضاء هذه الطبقة الجديدة، وهو ما عبر عن نفسه بوضوح مع تعالى النزعة الوطنية المصرية فى مطلع القرن العشرين. وفى العديد من دراسات الحركة الوطنية المصرية، تبرز أسماء قادة وطنيين من قبيل الشيخ محمد عبده ومصطفى كامل والشيخ على يوسف وأحمد لطفى السيد. غير أن هذه الدراسات كانت تتغاضى عن تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية ـ الاجتماعية فى مقابل التركيز على العوامل الثقافية التى أسفرت عن بزوغ الحركة الوطنية. وبالتالى فقد حكم هذه الدراسات توجه قوى نحو استخدام القناعات الأيديولوجية لهذه الأعمال لتحليل الحركة الوطنية، وتم تقسيمها إلى جناحين: الأول يمثل التوجه نحو وحدة مع العالم الإسلامى ومثله الحزب الوطنى؛ أما الثانى فكان غربيًّا ليبراليًّا مثله حزب الأمة.

ولعله من الصحيح القول بأن كلا الحزبين ضم بين جنباته مفكرين أيديولوجيين لامعين، كان المنتمون منهم للحزب الوطنى مهتمين بتعريف المجتمع السياسى من منطلقات إسلامية؛ فى حين انصب اهتمام مفكرى حزب الأمة ـ من خلال لسانه الرسمى جريدة الجريدة ـ على الليبرالية الغربية ومفهوم الدولة القومية العلمانية المصرية؛ غير أن مزيدًا من التدقيق قد يقودنا لاكتشاف أن الاهتمام بالأيديولوجية كان قاصرا بالأساس

على قادة هذه الأحزاب الوطنية. فعند مسح مقالات الجريدة على سبيل المثال يتضح أن عددًا قليلاً من المساهمات جاء من كتاب غير الأب الروحى للحزب ورئيس تحرير المطبوعة ـ أحمد لطفى السيد ـ فيما يتعلق بمسائل التفاعل بين القيم الغربية والقيم الوطنية. هذا فضلا عن أن الادعاء باقتصار الفروق الأيديولوجية على مستوى قيادة الحزبين يمكن أن يجد له دليلا آخر من خلال استطلاع أنشطة الأعضاء بشكل عام. فعلى سبيل المثال، كان محمد طلعت حرب مؤسس بنك مصر وثيق الصلة بأعضاء بارزين من كلا الحزبين، كما كان أحد مؤسسى الجريدة ومساهمًا فاعلاً بالكتابة فيها.[1] ورغم أن عمر سلطان ـ ابن أحدى أقوى الأعيان خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر محمد سلطان باشا ـ كان المسئول المالى للحزب الوطنى[2]، إلا أنه وبعض أفراد عائلته عملوا بهمة للتنسيق مع حزب الأمة للاعتراض على الأبعاد المختلفة للسياسة البريطانية فى مصر. كما تعاونت العائلة مع عدد من الأعضاء السابقين لحزب الأمة فى ١٩٢٠ ـ وكان الحزب قد توقف عن العمل ـ لتأسيس بنك مصر ـ بحلول هذا التاريخ. كما يمكن العثور على العديد من الأمثلة المشابهة والتى تؤكد أن الفجوة التى تمت محاولة تضخيمها بين الحزبين لم تكن حقيقية، حيث أن الاختلافات الأيديولوجية بينهما لم تحل دون إمكان قيام تعاون بين الحزبين، وهذه الاختلافات يمكن تفسيرها فى ضوء الصراعات الشخصية وليس بسبب الانتماء المتعصب لمبادئ وفلسفات متضادة.

وإذا كانت الحركة الوطنية فى مصر يمكن إبرازها فى إطار اجتماعى طبقى وليس من خلال المتغيرات الشخصية، فإن الفروق بين الحزبين السياسيين الرئيسين تتضاءل لتصبح أقل أهمية. فنخبة كلا الحزبين كانت تتكون من كبار الملاك الذين كانت تتلاقى مصالحهم المادية بشكل كبير. كما كان هؤلاء الملاك عرضة بنفس الدرجة تقريبا للتقلبات فى السوق العالمية من قبيل مستوى الطلب على القطن المصرى وتوافر الائتمان الأجنبى. وعلى الصعيد

---

(١) نشرت قائمة مؤسسى حزب الأمة فى أول إصدارات الجريدة فى ٧ مارس ١٩٠٧، وظهرت مقالات حرب فى الجريدة فى ١٣ مارس ١٩٠٧، ٢ ديسمبر ١٩٠٨، ٣٠ ديسمبر ١٩٠٨، و٣ و٧ فبراير ١٩١٠. كما كان طلعت حرب محاميا ومستشارا ماليا لعمر سلطان باشا وصديقا مقربا لكل من محمد فؤاد سليم حجازى، عمر لطفى، محمد حفنى ناصف وعدد آخر من أعضاء الحزب الوطنى.

(٢) Arthur Goldschmidt, Jr. "The Egyptian Nationalist Party: 1892-1919." In Holt (ed.). p. 324.

الداخلى، كان تراجع مستوى إنتاجية الأرض والأثر المدمر للمرابين على صغار الملاك من الأمور التى استرعت انتباه أعضاء كلا الحزبين. غير أن هذا التجانس قد يثير التساؤل حول الدوافع وراء ظهور حزبين بدلا من حزب واحد لمواجهة الاحتلال البريطانى، ولعل الافتراض الأكثر واقعية فى هذا الصدد هو اعتبار المتغيرات والصلات الأسرية بمثابة المحدد الرئيسى وراء استقطاب مزيد من الأعضاء لأى من الحزبين. وهكذا، فإنه يمكن النظر للحزبين بوصفهما عملية إضفاء غطاء رسمى مؤسسى على ما كان فى السابق يعد من قبيل الشبكات غير الرسمية أو جماعات منبثقة عن عائلات معينة ـ كصالون حسن عبد الرازق على سبيل المثال. وإن كان هذا لا ينفى أن الحزبين كانا يحملان بعض الاختلافات العرقية. فبينما ضم الحزب الوطنى فى عضويته عددًا غير قليل من ذوى الأصول الشركسية والتركية فقد تكون حزب الأمة بشكل أساسى من بين الأعيان المحليين. غير أنه لا يجب تفوتنا الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه عند هذه النقطة الزمنية لم تعد الخلفية العرقية بذات القدر من الأهمية للتميز داخل الطبقة العليا، فالوعى العرقى لم يكون سوى انعكاس لبعض الشبكات المجتمعية التى تواجدت لفترة زمنية معينة ثم ما لبثت أن اختفت وإن كانت قد أملت على العائلات ذات الخلفية التركية أو الشركسية الانضمام للحزب الوطنى فى حين شعر كبار الملاك من المصريين بالمزيد من الراحة فى الانضمام لحزب الأمة.

ومن ثم فيمكن القول بأن القضية الرئيسية وراء قيام الحركة الوطنية المصرية لم تكن الاختلافات الأيديولوجية بين الحزبين الوطنى والأمة، وإنما الصراع بين طبقة البرجوازية الزراعية الصاعدة ـ والمدفوعة بوعى طبقى قوى ـ ورأس المال الأجنبى. فعلى صعيد القضايا الهامة من قبيل ما إذا كان يجب على الحكومة المصرية ممارسة درجة أعلى من الرقابة على البنوك الأجنبية والشركات المساهمة بعد ما تضررت الأحوال الاقتصادية فى الدولة فى أعقاب الانهيار المالى فى ١٩٠٧(*)، وقد كان موقف الحزبين متشابها من حيث المطالبة

(*) هذا الانهيار المالى حدث فى السوق المالية الأمريكية وامتدت آثاره لعدد من أنحاء العالم من بينها مصر؛ وكان نتيجة لانكماش مفاجئ فى حجم الأوعية الائتمانية المتاحة بعد بلوغ السوق ذروة نشاطها عام ١٩٠٦، وهو ما أثار مخاوف عديدة بشأن مستقبل الاقتصاد العالمى بشكل عام. انتهى فى عام ١٩٠٩ وكان من أحد النتائج المترتبة عليه تأسيس الاحتياطى الفيدرالى فى الولايات المتحدة فى وقت لاحق ليقوم بدور البنك المركزى ولضبط السوق حال حدوث اضطرابات (المترجم).

بدرجة أعلى من الرقابة على رأس المال الأجنبى. ومن بين الشركات الإحدى والثلاثين التى كان يتم تصفيتها فى عام ١٩١٠، كانت خمس وعشرون منها قد تأسست خلال فترة الصعود المالى بين عامى ١٩٠٥ و١٩٠٧.[١] كما كانت ثمانية من هذه الشركات تعمل فى مجال استصلاح وبيع الأراضى سواء فى الريف أو الحضر. كما تأثر البرجوازيون الزراعيون سلبًا بالانهيارات المتتالية لعدد من المؤسسات الائتمانية التى كانت ترتبط فى نشاطها ببيع الأراضى. وانعكس الغضب المتولد عن الخسائر المتتالية التى لحقت بطبقة كبار الملاك كنتيجة لانهيار عام ١٩٠٧ المالى فى عدد من المقالات التى نشرتها الجريدة بين عامى ١٩٠٧ و١٩٠٨.[٢]

وقد عمل كبار الملاك من كلا الحزبين على تكوين ائتلاف لمحاربة انتشار المرابين فى الريف والذين كان وجودهم خطرا يتمثل فى إفقار عدد كبير من صغار الملاك الذين يقترضون من المرابين بضمان أراضيهم أو محصولهم من القطن.[٣] وكانت القضية الأخرى الهامة التى توحد فيها حزبا الحركة الوطنية هى معارضة محاولة البريطانيين مد عقد امتياز قناة السويس لأربعين سنة تالية على انتهاء عقد الامتياز الأصلى، فتمتد من عام ١٩٦٨ وتنتهى فى ٢٠٠٨، حيث لم ير كلا الحزبان فى هذا الطرح سوى سبيل لتمديد وجود الاحتلال البريطانى فى مصر. كما عبرت المجهودات المشتركة بين أعضاء كلا الحزبين عن نفسها من خلال مداولات البرلمان المصرى منذ مطلع القرن العشرين ووصولا إلى عام ١٩١٤، فطيلة هذه الفترة تعاون البرجوازيون الزراعيون فيما بينهم بصدد العديد من القضايا لتدعيم موقفهم فى مواجهة القصر وسلطة الاحتلال.[٤] ولعل المثال الأخير على القضية التى شهدت تعاون كلا الحزبين كان الدعم الذى أبداه قطاع كبير من البرجوازية الزراعية لفكرة البنك الوطنى. وهكذا، فإنه يتضح أن نقاط الاتفاق

---

(١) Gouvernement Egyptien, Ministere des Finances. **Annuaire statistique de l'Egypte, 1910**. Cairo: Imprimerie Nationale, 1910). Pp. 327-329.

(٢) ولعل المقالات المنشورة فى ٢٤ أبريل ١٩٠٧ (خطبة حسن باشا عبد الرازق) و ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ و ١ يونيو ١٩٠٧ و١٨ مايو ١٩٠٨ و١٨ يوليو ١٩٠٨ و١٠ أكتوبر ١٩٠٨ هى أمثلة قليلة من بين الكثير الذى نشر حينئذ.

(٣) حفنى ناصف وآخرون. **المجموعة الثانية تستعمل الخطب التى ألقيت فى نادى دار العلوم فى موضوع الربا**. القاهرة: مطبعة الواعظ، بدون تاريخ.

(٤) أحمد شفيق. **مذكراتى فى نصف قرن**. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٣٦. ج ٢، الكتاب الثانى، ص ص: ٢٠٤- ٥٠٨.

بين الحزبين الوطنيين الكبيرين كانت أكثر أهمية ودلالة من الفروقات العرقية والأيدلوجية التى ميزت بينهما، وكذا كان تنامى الشعور بالتضامن بين أبناء الطبقة الواحدة خلال الفترة بين عامى ١٩٠٠ و١٩١٤ واختفاء الفروقات العرقية بين أبناء طبقة البرجوازية الزراعية.

وكانت الآراء المعبر عنها فى الجريدة بين عامى ١٩٠٧ و١٩١٤ مؤشرا جيدا على مصدر هذا التزايد فى الوعى والتناغم الطبقى والذين صاحبا الإدراك المتزايد بأن مصالح رأس المال الأجنبى لن تصب بالضرورة فى جانب البرجوازية الزراعية. ففى مقالة لأحمد لطفى السيد عنوانها «الحالة الحاضرة» والمنشورة فى ١٨ مايو ١٩٠٨ لخص هذا التغير فى موقف البرجوازية الزراعية. ووضح لطفى السيد أن المصريين أصبحوا واقعين تحت قبضة القوى الخارجية ولم يعد بمقدورهم التحكم فى مصيرهم كشعب.

> «لا ينبغى أن يفهم من كلامى هذا أننى لا أعترف بالفضل الكبير الذى لحق بمصر جراء افتتاح بنوك أجنبية فيها، فعلى العكس من ذلك فأنا أعتقد أن وجودهم ضرورى لنا؛ غير أننى أشعر أن إحجام المصريين عن تقليد الأجانب فى افتتاح البنوك وتأسيس الشركات الأجنبية إنما يعوقهم عن تحقيق الاستقلال الحقيقى.»

وواصل لطفى السيد كلامه بالهجوم على دور إدارة الاحتلال البريطانى وربط بين السياسة البريطانية فى مصر واستمرار الأزمة فيها.

> «... وقد يكون من المؤسف بالنسبة لى القول بأنه على الرغم من اعتذار السير إيلدون جورست فى تقريره، بخصوص الامتناع عن التدخل لوقف الأزمة، فإن كل الأدلة تشير إلى أن حزمة السياسات هذه كانت محورية فى إطالة أمد الأزمة. ولعله من الصحيح أن الأزمة المالية التى تواجهها مصر أحدثتها مجموعة الشركات التى بنيت من رأس مال مضارب وكانت مخلة بالالتزامات المالية الصحيحة وبحقوق مالكى الأسهم، غير أن موقف إدارة الاحتلال من هذه الشركات أظهر عدم اهتمامها على الإطلاق.»

وهكذا، فإن لطفى السيد اتهم البريطانيين بالتقاعس عن عمل أى شىء سواء للسيطرة على المضاربين الأجانب أو لتحذير المستثمرين المصريين من المخاطر المحتملة التى يمكن أن يواجهوها كنتيجة لاستثمارهم فى هذه الشركات. وفى ختام مقالته، وضح

السيد: «أنه لو كان أمام الناس بنوكا وطنية، لما كان بإمكان هذه الشركات القيام بهذه المهزلة بانتهاك حقوق مالكى الأسهم ولم تكن الأزمة لتستمر حتى الآن». وهنا، كانت هذه أولى الإشارات حول رؤية البرجوازية المصرية لبنك وطنى كأحد الوسائل التى يستطيعون من خلالها التخلص من الاعتماد على رأس المال الأجنبى. كما أصبحت البرجوازية المصرية، بحلول عام ١٩٠٨، قادرة على توصيف العلاقة المباشرة بين تقييد الائتمان المتاح من قبل البنوك الأجنبية واعتماد المزارعين والتجار المحليين عليها من جهة والحاجة لخلق بنك وطنى من جهة أخرى.[١]

وكانت تداعيات هذه المشكلات الاقتصادية على المجتمع المصرى المحور الرئيسى لمقالة كتبها محمد طلعت حرب فى الجريدة. ولم يقتصر فيها على مناقشة الجوانب السلبية لرأس المال الأجنبى المضارب على أسعار السلع والأراضى، وإنما تطرق كذلك لتأثيرها على التركيبة الاجتماعية فى مصر. وكان مهموما بصفة خاصة بتداعى العائلة المصرية تحت دعاوى «تحرير» المرأة المسلمة، وبصفة عامة، كانت رؤية طلعت حرب لدور المرأة فى المجتمع المسلم مبنية على رؤيته للعائلة على أنها الوحدة الأساسية فى التركيبة الاجتماعية المصرية وكبناء يمنح البرجوازية الزراعية تجانسها الداخلى. وطالما أن المرأة بالنسبة لطلعت حرب، وبالتأكيد بالنسبة للبرجوازية الزراعية ككل، كانت تؤدى الدور الهام المنصب على التنشئة (وهو ما جعل منها «اللبنة الأساسية فى بناء العائلة») فقد استشعر أن النساء فى مصر يجب أن يحافظن على القيام بأدوارهن التقليدية. وبالتالى، فإن توغل رأس المال الأجنبى داخل مصر (وداخل العالم الإسلامى بشكل عام) لم يكن مدمرا من حيث تأثيره الاقتصادى فقط وإنما امتد هذا التأثير فى الوقت نفسه للمجال الاجتماعى مقوضا الروابط داخل العائلة المصرية من خلال الدعوة لتطبيق الدعاوى الغربية للمساواة بين الجنسين، لاسيما فى المجال الاجتماعى.[٢] ولعله فى هذا لإطار يمكن فهم رد الفعل الصارم من جانب طلعت حرب وآخرين لقضايا من قبيل خلع الحجاب وما شابهه.

---

(١) انظر على سبيل المثال: «بناء بنك وطنى متحد» بقلم سالم ديمترى بولاد، تاجر قطن من المحلة الكبرى، الجريدة. ٦ يونيو ١٩٠٨.

(٢) محمد طلعت حرب. «نقد ومقترح». الجريدة. ١٣ مارس ١٩٠٧.

وشهدت الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ و١٩٠٧ تحولا فى موقف الأعيان من الاحتلال البريطانى من المعاداة إلى الإذعان إن لم يكن الدعم الصريح. فعلى الرغم من إعادة تشكيل البرلمان المصرى ـ بمجلسيه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فإن كبار ملاك الأراضى لم يتمكنوا من ممارسة قدر كبير من التأثير على الساحة القومية بسبب القيود الكثيرة التى فرضها الاحتلال البريطانى من خلال القانون الأساسى لعام ١٨٨٣.[١] غير أن التطوير والتوسيع الذى شهدته البنية التحتية لزراعة القطن وزيادة الرقعة الزراعية خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر قضت على معظم العداوة التى تولدت لدى البرجوازية الزراعية تجاه الاحتلال البريطانى. وزاد هذا التحول قوة مع تدعيم قوة كبار الملاك السياسية وتحولها للنظام المؤسسى على المستوى المحلى من خلال إنشاء المجالس البلدية فى القرى ومجالس المديريات وكذا المجلس الحسبى.[٢] غير أنه مع ظهور حدود التوسع فى استصلاح الأراضى وإنتاج القطن، عاد كبار الملاك إلى سيرتهم الأولى من حيث معاداة رأس المال الأجنبى. إلا أنه فى عام ١٩٠٧ كانت البرجوازية الزراعية قد امتلكت القدرة على أن تصبح أكثر تهديدا لسلطة الاحتلال ولرأس المال الأجنبى حيث أصبحت أكثر اتحادا وأكثر قوة من الناحية الاقتصادية، وهكذا فلم يأت تأسيس الأحزاب، والذى مثل تنظيمات مؤسسية للعصبيات، عام ١٩٠٧ ـ وهو العام الذى شهدت فيه مصر أعنف أزماتها الاقتصادية منذ بداية الاحتلال ـ محض صدفة. ويكشف تحليل مضمون الجريدة بين عامى ١٩٠٧ و١٩١٤ أن ما كان فى مقدمة ما يدور فى عقول طبقة كبار ملاك الأراضى لم يكن القضايا الأيديولوجية أو الثقافية المجردة ولكن المشكلات الاقتصادية الملحة وتداعياتها على الاقتصاد المصرى.

وبعد استعراض السياق العام لحالة الاقتصاد السياسى فى مصر بين بداية الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ وما بعد انهيار ١٩٠٧، يمكننا التحول لاستعراض العلاقة بين ملاك

---

(١) هذا القانون كان نتيجة للتوصيات التى خرجت بها لجنة دوفرين التى قدمت إلى مصر عام ١٨٨٢.
Jacob Landau. **Parties and Parliaments in Egypt**. Tel Aviv: Oriental Publishing Co., 1953. p. 45.

(٢) Waleed Kazziha. "The Evolution of the Egyptian Political Elite, 1907-1921: A Case study of the Role of the Large Landowners in Politics" (Unpublished Doctoral Dissertation, University of London, Department of Politics, 1970). Pp. 134, 147-148.

الأراضى الذين ساهموا فى رأس مال بنك مصر والبرجوازية الزراعية بشكل عام ـ ذلك نظرا لعدم تمتع البنك بدعم كل قطاعات طبقة كبار ملاك الأراضى، وبالتالى يصبح تحديد العوامل التى ميزت مناصرى بنك مصر عما سواهم من عائلات كبار الملاك الأخرى من الأهمية بمكان، فقد كان من المذهل اكتشاف أن ما يزيد على ٢٧ بالمائة من رأس مال بنك مصر جاء من ملاك الأراضى بمحافظة المنيا بصعيد مصر،[١] فما هو السبب وراء ذلك؟ فسر العديد من موظفى ومديرى بنك مصر السابقين، ومسئولين حكوميين سابقين، وكذا أعضاء من عائلات كبيرة تنتمى لمحافظة المنيا، هذه النسبة فى ضوء أصول المجموعة التى تكونت حول مؤسس البنك محمد طلعت حرب، حيث يرى أصحاب هذا الرأى أن النسبة الكبيرة من رأس مال البنك القادمة من عائلات أعيان من محافظة المنيا جاءت نتيجة لأنشطة طلعت حرب الاقتصادية فى المنيا والتى كان يمتلك فيها عزبة، الأمر الذى أدى لتوثق صلاته بمجموعة معينة من ملاك الأراضى.[٢]

ولعله من المفيد عند هذه النقطة مناقشة مفهوم المجموعة، والذى عادة ما يتم استخدامه كمقابل لمفهوم الطبقة الاجتماعية فى دراسة سياسات الشرق الأوسط.[٣] ونظرا لأن عددا من مجموعات عائلات الأعيان يمكن التعرف عليهم من بين مناصرى بنك مصر، فما هى قيمة استخدام المفهوم بهذا الشكل فى إطار محاولة فهم تطور مجموعة شركات مصر؟ تكمن الإجابة فى أن الظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية التى أضفت مدلولا على مفهوم المجموعة تولدت فى إطار الخضم الأوسع من التوغل الامبريالى فى مصر. وهكذا ما كانت مجموعة أعيان المنيا ـ ومثلها من محافظات أخرى ـ لتصبح بمثل هذه الدرجة من التأثير فى تأسيس بنك مصر، وبالتالى بدايات التصنيع فى مصر، لولا تمكنها من القيام بتجميع رأس المال الناتج عن بيع القطن فى السوق العالمى. هذا فضلا

---

(١) مكتب البحث الاقتصادى ببنك مصر. **اليوبيل الذهبى لبنك مصر ١٩٢٠-١٩٧٠**. القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، بدون تاريخ. ص ص. ١٥٢-١٥٤.

(٢) مقابلة مع فارس صاروفيم عبيد، ابن صاروفيم مينا عبيد، أحد أبرز أعيان المنيا، فى ١٨ إبريل ١٩٧٤، القاهرة، مصر.

(٣) على سبيل المثال، انظر:

C. H. Moore. "Authoritarian Politics in Unincorporated Society: The Case of Nasser's Egypt." **Comparative Politics.** 6 (January 1974): 193-218.

عن أن مواقف عائلات المنيا من رأس المال الأجنبى لم تكن لتتحول من المساندة للمعاداة لولا المشكلات التى واجهها ملاك الأراضى كنتيجة للانهيار المالى فى ١٩٠٧. وقد يكون مفهوم المجموعة بذاته غير كافى فى شرح تأسيس بنك مصر، غير أنه مفيد من حيث توفيره لآلية تمت من خلالها تعبئة مصالح الطبقة وكذا تحديد سلوكها وشكل العلاقات فيما بين أفرادها. وبعبارة أخرى، فإن تواجد المجموعات قوى من التناغم الداخلى للبرجوازية الزراعية، لاسيما وأن المفهوم لا يكتسب معنى معبرا سوى عند تسكينه فى هيكل الطبقات الأوسع حيث أنه يصبح من المتعذر فى غير هذه الحالات فهم كيفية تعبئة الموارد وماهية مؤشراتها. وإجمالا، فإن المجموعة والطبقة الاجتماعية يشكلان مفهومين مكملين لبعضهما ـ وليسا متنافرين ـ وذلك لمساعدتنا على فهم العمليات التى أدت لتأسيس بنك مصر وشركاته.

ولعل إحدى نتائج تراكم ديون النخبة السياسية الحاكمة خلال الفترة السابقة على الثورة العرابية عام ١٨٨٢ كان رهن أراضى الدولة لمقرضين أجانب، وبهذه الطريقة تمكن الخديوى إسماعيل من الحصول على قرضى عام ١٨٦٥ و١٨٧٠ حيث رهن بعض الأراضى المملوكة للدولة والعائلة المالكة والمعروفة حينئذ على الترتيب بأراضى الدائرة السنية وأراضى الدائرة الخاصة. وبعد قدوم الاحتلال الأجنبى، تم فرض الوصاية الأجنبية كوسيلة لتسييل جزء من الدين المصرى على الأقل. وكانت مساحة أراضى الدائرة السنية قد بلغت ٤٣٤,٩٧٥ فدان عام ١٨٧٧ فى حين بلغت مساحة أراضى الدائرة الخاصة ١٥٦,٥٠ فدان فى ذات العام. ويبدو أن تقرير لجنة الدائرة السنية لعام ١٨٨٠ قد ضم أراضى الدائرتين فى فئة واحدة ـ وهى الدائرة السنية والتى ذكرت مساحة إجماليها على أنها ٦٦٩,٥٠٣ فدان. وكان من بين هذا النصف مليون فدان، ٤٤٥,٣٢٨ فدان فى مصر العليا والوسطى. وكما توضح سجلات بنك الأراضى المصرى، فإن معظم تلك الأراضى الموجودة فى صعيد مصر ومصر الوسطى تركزت فى محافظة المنيا.[١]

وكانت أراضى الدائرة السنية تدار بواسطة لجنة خاصة عهد إليها بتحويل أرباح تلك الأراضى لخزانة الدولة، حتى كان عام ١٨٩٨ عندما تم تأسيس شركة مختلطة بهدف بيع

---

(١) Baer. **Landownership.** P. 96.

هذه الأراضى بناءا على رغبة البريطانيين بهدف تسييل جزء من ديون مصر ـ وتركز ذلك على الجزء الذى استخدمت فيه أراضى الدائرتين السنية والخاصة كضامن، وهو الأمر الذى مثل للمستثمرين الأجانب والمحليين عائدا لا يستهان به على رؤوس أموالهم.[١] ولم يتوقف نفع تسييل أراضى الدائرة السنية على الشركة الجديدة فقط وإنما امتد ليشمل أكبر بنك للرهونات فى مصر وهو بنك الأراضى المصرى، والذى قام بتقديم القروض للمشترين المحتملين. وفى واقع الأمر، فلم تكن شركة الدائرة السنية سوى إحدى شركات البنك ذاته حيث كان العديد من مديريه أعضاء فى مجلس إدارة الشركة.[٢] وكان هدف البنك، والذى كان رأس ماله ذا أصول بلجيكية وفرنسية وإنجليزية، الحصول على أرباح من كل من بيع الأراضى وتقديم القروض الرهنية.

وكما هو موضح فى الجدول التالى، فإن عددا كبيرا من العائلات التى استثمرت فى بنك مصر عام ١٩٢٠ اشترت أراض من شركة الدائرة السنية، وقامت كل العائلات التى ساهمت فى رأس مال بنك مصر واشترت أراضى الدائرة السنية، بالشراء من خلال رهن أراضيها لبنك الأراضى. وبمقارنة حجم ممتلكاتها هذه العائلات قبل وبعد شرائها لأراضى الدائرة السنية يتضح حدوث تضخم شديد فى حجم ممتلكاتها من خلال عملية الشراء هذه. وقد تم رصد الممتلكات لثلاثة من أهم العائلات التى دعمت بنك مصر سياسيًّا واقتصاديًّا عبر فترة زمنية ممتدة فى الجدول ٣-٣. ولعله يصبح من الواضح أن مستثمرى بنك مصر الذين قاموا بشراء مساحات شاسعة من الأراضى فى الدائرة السنية أصبحوا مميزين بصورة أكثر وضوحا عما سواهم من العائلات كل فى قريته. هذا فضلا عن أن عائلات الأعيان التى كانت تتمتع بالنفوذ خلال مطلع القرن التاسع عشر والتى فشلت فى شراء مساحات إضافية من الأراضى من تلك التى عرضتها شركة الدائرة السنية تراجعت فى النفوذ والمكانة الاجتماعية.

---

(١) رؤوف عباس حامد. **النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكية الزراعية الكبيرة: ١٨٣٧-١٩١٤**. القاهرة: دار الفكر الحديث، ١٩٧٣. ص ص: ٥٦-٦١.

(٢) Credit Foncier Egyptien. **Assemblee generale ordinaire: rapports du conseil d'administration et des censeurs-resolutions de l'assemblee, exercise 1906.** Cairo: n.p., 1907.

جدول (٣-٢) مساهمو بنك مصر يشترون أراضى الدائرة السنية ويحصلون على رهونات من بنك الأراضى المصرى[١]

المساهم	مساحة الأرض المشتراة (بالفدان)	حجم الرهنيات (بالجنيه المصرى)	أسهم بنك مصر
محمد طلعت حرب	٩٢	١١,٥٩٨	٥٠٠
عائلة عبد الرازق: حسن باشا، عبد اللطيف أحمد زكى، منسى، سوارس، ورولو (محمد زكى عبد الرازق)	١,٠٤٣	١١٣,٣٦٧	٣٠٠
عائلة ياغان: عدلى ياغان باشا، محمد بك حسين ياغان، وعبد الرحمن بك فهمى	٧٦	٣٥,٩٢٧	٢٥٠
أحمد باشا خيرى	٣٢٣	١٣,٨٢١	٢٥٠
عائلة الشريعى: محمد بك الشريعى وأحمد بك محمد الشريف، عبدالله الشريعى ومحمد بك توفيق، أحمد بك الشريعى وعلى لملوم السعدى	٦٢٩	٢٥٧,٣٨٢	٧٥٠
سليمان محمد السعدى	١٦٦	٤,٢٦١	١,٠٠٠
عمر بك سلطان	٨٨٥	١٦١,٨٨٠	٢٥٠
على بك حسن الشعراوى	٢٨١	١٢٣,٩٣٩	٢٥٠
أحمد أفندى إبراهيم	٦٧١	٢٦,٩١١	١,١٥٠

(١) مصدر: أرشيفات بنك الأراضى المصرى، القاهرة؛ سجلات أراضى الدائرة السنية ١٩٠٥؛ سجت الأراضى لكل من القرى التالى ذكرها بمحافظة المنيا ١٨٩٩-١٩٠٦: نزلة الثابت، أبو جرج، سمالوط، بنى مزار، المنيا، بنى أحمد، كوم اللوفى، وقلمشة وطوطون بمحافظة الفيوم.

وتجدر الإشارة أنه نظرا لتعذر وقوفنا على الحجم الحقيقى لمبيعات أراضى الدائرة السنية من أرشيفات بنك الأراضى، فلم يكن أمامنا سوى البحث عن المساحات الحقيقية من الأراضى المشتراة وحجم الرهنيات فى سجلات الأراضى ذاتها، وهكذا فإنه يكون من الطبيعى استحالة تغطية الأرقام المعطاة لكل قرية فى المنيا، وبالتالى فيجب التعامل مع الأرقام بعاليه على أنها غير مكتملة وأنها تقدير متحفظ على أحسن الأحوال.

المساهم	مساحة الأرض المشتراة (بالفدان)	حجم الرهنيات (بالجنيه المصرى)	أسهم بنك مصر
إسماعيل أفندى شكرى	٩٣	٢,٦٥٠	١٢٥
حامد محمود باسل	١٤٠	٤٢,٥٢٦	٢٥٠
فؤاد بك سليم	٨٧	٥,٧٩٥	٢٠٠
أحمد بك محمد الشريف	غير متاح	غير متاح	١٢٥
محمد الشوربجي	//	//	٥٠
بسيونى بك الخطيب	//	//	٢٥٠
صاروفيم مينا عبيد	٩١	١٤,٥٨٧	٢٠٠
صليب بك منقاريوس	غير متاح	غير متاح	٢٥٠
الإجمالى	٤,٥٧٧	٨١٤,٦٤٤	٦,١٥٠

ولعل استقصاء الوضع فى قرى أخرى خلاف تلك المذكورة فى جدول ٣-٣ يقدم دعما إضافيا للفرضية القائلة بأن رأس المال الأجنبى لعب دورا أساسيا فى تكوين البرجوازية الزراعية وفى خلق التناقضات بين أفراد هذه الطبقة وكذا الوعى بوجودها فى حد ذاتها إلى الحد الذى دفع بهم لتحدى الهيمنة الأجنبية على مصر. فعائلة الشعراوى على سبيل المثال لم تضف كثيرا لملكيتها من الأراضى فى قريتها المطاهرة لأنه لم توجد أراضى للدائرة السنية بها هذا فضلا عن عدم توافر ما يشير للقيام بمشروعات كبيرة لاستصلاح الأراضى بها، غير أن العائلة اشترت ٢٨١ فدان من شركة الدائرة السنية فى سمالوط وفى مناطق أخرى من محافظتى المنيا وأسيوط ـ ولم تتوافر بيانات كافية عنها.[١] أما عائلة سلطان ذات النفوذ فقد قامت بشراء ٨٨٥ فدانا من أراضى الدائرة السنية فى بندر المنيا، وهو ما مثل ٤٩,٩٪ من إجمالى الأراضى هناك.[٢] وكانت تربط هاتين العائلتين صلة

(١) انظر سجلات الأراضى لمركز سمالوط بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦، وكذا سجلات الرهنيات المسجلة فى أرشيفات شركة الدائرة السنية ببنك الأراضى المصرى، القاهرة.

(٢) انظر سجلات الأراضى لبندر المنيا بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦.

مصاهرة من خلال زواج هدى ابنة محمد سلطان باشا إلى على شعراوى باشا.[١] وكانت عائلة سلطان بدورها تربطها علاقة مصاهرة بعائلة خليفة ـ مرزوق، نشأت كنتيجة لزواج لوزة ابنة محمد سلطان باشا إلى إبراهيم بك خليفة (مرزوق).[٢] وهكذا فلم يأت بيع أرض الدائرة السنية بزيادة فقط فى مقدار ما تتمتع به كل عائلة من قوة اقتصادية فحسب وإنما، عمق من أواصر الصلات الإقليمية والعائلية فيما بينها ـ كما فى حالة هذه العائلات الثلاث.

أما عائلة عبد الرازق فلم تزد فقط من حجم ممتلكاتها من الأراضى بمقدار ما يزيد على عشر أمثال ما كانت تمتلكه فى قريتها، أبو جرج فقط، وإنما اشترت كذلك حوالى ٢٩٩ فدان من أراضى الدائرة السنية فى بنى مزار.[٣] وقامت عائلات البدو كعائلة للموم ـ المصرى ـ السعدى وعائلة الباسل فى المنيا والفيوم بشراء ١٦٦ و١٤٠ فدانا كل فى قريتها وهى مغاغة وقلمشة على الترتيب.[٤] وهكذا فإنه يمكن استعراض العديد من الأمثلة لتأكيد حقيقة أن مزادات أراضى شركة الدائرة السنية ساهمت فى تقوية القوة الاقتصادية لعدد كبير من عائلات ملاك الأراضى من المصريين بشكل كبير. كما يجب مراعاة أن البيانات الموضحة إنما تحمل تحيزا محدودا للغاية بشكل يقلل من القدرة على تقييم الأثر الكلى لتسييل أراضى الدائرة السنية. ونظرا لاستحالة الحصول على بيانات مجمعة من سجلات بنك الأراضى المصرى للوقوف على إجمالى مساحات أراضى الدائرة السنية التى اشترتها العائلات التى دعمت فكرة تأسيس بنك مصر، فلم يكن هناك سوى الانغماس فى هذه العملية التى لا طائل من ورائها والقيام بتجميع البيانات من كل قرية على حدة. وبالمثل فلم يكن من الممكن مراجعة سجلات كل قرى المنيا والمحافظات الأخرى التى بيعت فيها أراضى الدائرة السنية، وهكذا فإن البيانات الموضحة هنا إنما تمثل جزءا من الكل الذى تم شراؤه من الأراضى. كما أن هذه البيانات لا تعتد إلا بتلك الأراضى التى

---

(٣) انظر تهانئ الجريدة يومى ١٠ أكتوبر ١٩٠٧ و٢٥ ديسمبر ١٩٠٧؛ وسجلات الأراضى لقرية بنى أحمد ١٩٠٧-١٩١٢ و ١٩١٣-١٩٢٧.

(١) انظر سجلات الأراضى لقرية بنى أحمد، مرجع سابق.

(٢) انظر سجلات الأراضى لبنى مزار بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦.

(٣) انظر سجلات الأراضى لقرية قلمشة بمحافظة الفيوم ١٨٩٩-١٩٠٦، ولقرية مغاغة بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦.

تم شراؤها مباشرة من شركة الدائرة السنية وهو مأخذ ثان عليها، حيث أن سجلات الأراضى تبين أن نسبة كبيرة من هذه الأراضى تم شراؤها من خلال المتاجرين بالأراضى (من الأجانب والمتمصرين) والذين قاموا ببيع ما اشتروه فى غضون فترة زمنية قليلة، والعديد من العائلات التى دعمت بنك مصر اشترت أراضيها من هؤلاء المتاجرين وليس من الشركة مباشرة.[١] وأخيرا، فلقد ركزت هنا على مزادات بيع أراضى الدائرة السنية المنعقدة عام ١٩٠٥ حينما تم بيع القسط الأعظم من هذه الأراضى. غير أنه قبل تأسيس شركة الدائرة السنية، كانت لجنة الدائرة السنية قد بدأت فى بيع مساحات صغيرة من الأراضى للمزارعين فى المنيا، وعن هذا الطريق، تمكنت عائلة الشريعى من الاستحواذ على مساحات شاسعة من الأراضى فى سمالوط خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر.[٢]

وكانت نفس القوى التى أدت لمزيد من التميز الطبقى فى الريف كنتيجة لتراكم رأس المال لدى عائلات معينة من الأعيان وغيابه عن أخرى تحمل معها متناقضاتها. فالعائلات العديدة التى قامت فيما بعد بالاستثمار فى بنك مصر وتميزت عن عائلات الأعيان الأخرى، أضحت أكثر ارتباطا بالثروات المتاحة من رأس المال الأجنبى كنتيجة لقروضها الضخمة. وهو ما اتضح مع تراجع المعروض من الائتمان الأجنبى فى أعقاب انهيار عام ١٩٠٧ المالى حيث واجهت العديد من هذه العائلات مصاعب مالية شديدة.

كان تناقض آخر قد أخذ فى الصعود مهددا عائلات كبار ملاك الأراضى وهو خطر تفتت ملكية الأراضى.[٣] وبينما كانت المشكلة أكثر حدة بين صغار الملاك الذين لم يكن بمقدورهم التقدم لشراء أراضى الدائرة السنية أو أملاك الدولة أو الأراضى المستصلحة،

---

(١) وقد وجدت هذا النمط من شراء الأراضى تقريبا فى كل القرى التى قمت بمطالعة بياناتها.

(٢) انظر سجلات الأراضى لقريتى سمالوط وكوم اللوفى بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦.

(٣) الآثار المتوقعة من عملية التفتت هذه اتضحت بشدة فى حالة عائلة عمران فرغلى من أبو تيج بأسيوط والتى فقدت تقريبا كل ممتلكاتها من الأراضى بين عامى ١٩٠٠ و١٩٢٣. انظر سجلات أراضى أبو تيج ١٨٩٩-١٩٢٣، وكذا وصف للعائلة (الشيخ عامر فرغلى عمران على سبيل المثال) فى فرج سليمان فؤاد. **الكنز الثمين لعظماء المصريين**. القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩١٧). ص. ٥٦٨.

جدول (٣-٢) الأراضى المملوكة لعائلات الشريعى وعبد الرازق وخليفة - مرزوق - أحمد - إسماعيل (١٨٨٢-١٩٢٠)[١]

السنة	عائلة الشريعى			عائلة عبد الرازق			عائلة خليفة - مرزوق - أحمد - إسماعيل		
	إجمالى مساحة الأراضى (بالفدان)	النسبة المئوية للزيادة	الدائرة السنية[٢]	إجمالى مساحة الأراضى (بالفدان)	النسبة المئوية للزيادة	الدائرة السنية	إجمالى مساحة الأراضى (بالفدان)	النسبة المئوية للزيادة	الدائرة السنية
١٨٨٢	٨٠٩			١٢٤			٣٩٩		
١٨٩٠	٨٠٦	-٠,٠٠٤		١٧٧	٢,٨		٢٣٤	٨,٥	
١٩٠٠	١٣٥٤	٤٠,٥	٦٢٩	١١٥	-٣٥,٠	١٠٤٣	٣٢٢	٢٧,٢	٦٧١
١٩٠٥	٢١١٤	٣٦,٠	(٤١,٦٪)	١٢١١	١٠٥٣,٠	(٥٩,٣٪)	٩٩١	٣٠٧,٨	(٥٩,١٪)
١٩١٠	١٩٠٧	-٩,٨		١٢١١	٠,٠٠		٩٣٥	٥,٤	
١٩١٥	١٩٨٤	٣,٩		١٢٤٧	٢,٩		٩٩٥	-٥,١	
١٩٢٠	١٨٨٨	-٤,٨		١٢٤١	-٠٠,٠٠٥		٩٩٩	٠,٠٠٤	

(١) المصدر: سجلات أراضى سمالوط بالمنيا ١٨٨٢-١٩٢٠ لعائلة الشريعى؛ سجلات أراضى أبو جرج بالمنيا ١٨٨٢-١٩٢٠ لعائلة عبد الرازق؛ وسجلات أراضى بنى أحمد بالمنيا ١٨٨٢-١٩٢٠ لعائلة خليفة - مرزوق - أحمد - إسماعيل.

(٢) تشير لإجمالى أراضى الدائرة السنية المشتراة من قبل كل عائلة

فقد بدأت شواهد التفتت بين كبار الملاك فى الظهور كما يمكن مطالعته فى جدول ٣-٤.[1] وطالما أن التوسع فى مساحة الأراضى المنزرعة كان قائما، فلم يكن نمو عائلات كبار ملاك الأراضى يمثل أى مشكلة. ولكن مع توقف هذا التوسع بعد انقضاء العقدين الأولين من القرن العشرين، بدأت العناصر الشابة فى هذه العائلات فى الالتحاق بالسلك الوظيفى وعلى الرغم من أنهم كانوا دون شك لا يزالون يحصلون على قدر من أرباح العائلة فإن صلتهم بالأرض أخذت فى الفتور. وهكذا فإن الأثر الإجمالى لتراكم رأس المال وخطر تفتت الأراضى وكذا نمو المناطق الحضرية جاء ليعمق التمايز بين عائلات كبار ملاك الأراضى وكذا داخل البرجوازية الزراعية ذاتها. فمع تولى أبناء هذه العائلات الوظائف العامة فى الدولة وتمثيلهم بصورة متزايدة فى القوات المسلحة، خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى، وكذا فى السلك الدبلوماسى والمناصب الإدارية فى المؤسسات الوطنية والأجنبية، أصبحت العائلات الممتدة المنتمية للبرجوازية الزراعية أقل فى اعتمادها على زراعة القطن خلال مطلع القرن العشرين. وبهذا المنطق، يمكن اعتبار أن تأسيس بنك مصر جاء متماشيا مع نمط أكثر شمولا بين أبناء البرجوازية الزراعية بحيث لا يقتصر اعتمادهم فقط على النشاط الزراعى.

ولعل حقيقة أن بعضًا من أبناء عائلات كبار ملاك الأراضى تحصلوا على رواتب فى المناطق الحضرية (مدعومة بدخل إضافى من الزراعة) لم يقلل من الضغط الواقع على كاهل العائلة ويمكن الاستدلال على الإصرار الذى حاولت به هذه العائلات الحفاظ على مركزها وسلطتها فى الريف من خلال استعراض عمليات انتقال الأراضى من أعضاء

(١) فى الوقت نفسه، يجب التزام الحيطة فى تقييم هذا النوع المحدد من التغير. فمع المأسسة الرسمية للملكية الخاصة للأراضى بعد استكمال استطلاع كاداسترال فى ١٨٩٦، أضحى لتسجيل الأراضى أهمية قصوى لأغراض الضرائب على سبيل المثال. وعلى الرغم من أنه لم يسجل سوى أحمد أفندى عبد الرازق كمالك فى أبو جرج فى ١٨٨٢، فإننا نستطيع الوقوف على لمحات من هيكل العائلة فى سجلات الأراضى لعام ١٨٥٥ حينما ذكرت أسماء بعض أفراد عائلته على بعض من أراضيه أو الأحواض. ولعله من قبيل المتعارف عليه قبل انتشار المفاهيم الرأسمالية عن الملكية قرب نهاية القرن التاسع عشر أن يتم تسجيل كل أراضى العائلة باسم عميدها، وهو ما يقلل من أثر زيادة عدد ملاك الأراضى المذكورين فى السجلات، على الأقل جزئيا، مع بداية القرن العشرين. انظر سجلات أراضى أبو جرج بالمنيا عام ١٨٥٥.

جدول (٢-٤) الأراضى المملوكة لعائلات الشريمى وعبد الرازق وخليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل (١٨٨٢-١٩٢٠) وفقا لمساحة كل قطعة وعدد الحائزين[١]

السنة	عائلة الشريمى			عائلة عبد الرازق			عائلة خليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل		
	إجمالى مساحة الأراضى	عدد الملاك	متوسط حجم قطعة الأرض (بالفدان)	إجمالى مساحة الأراضى	عدد الملاك	متوسط حجم قطعة الأرض (بالفدان)	إجمالى مساحة الأراضى	عدد الملاك	متوسط حجم قطعة الأرض (بالفدان)
١٨٨٢	٨٠٩	٦	١٣٤,٨	١٢٤	١[٢]	١٢٤,٠	٣٩٩	١١	٣٦,٣
١٨٩٠	٨٠٦	٧	١١٥,١	١٧٧	١٠	١٧,٧	٢٣٤	١٣	١٨,٠
١٩٠٠	١٣٥٤	١١	١٢٣,٠	١١٥	١٢	٩,٦	٣٢٢	٢١	١٥,٣
١٩٠٥	٢١١٤	١٨	١١٧,٤	١٢١١	١١	١١٠,١	٩٩١	٢٥	٣٩,٦
١٩١٠	١٩٠٧	٢٣	٨٢,٩	١٢١١	١٢	١٠٠,٩	٩٣٥	٢٨	٣٣,٤
١٩١٥	١٩٨٤	٢٢	٩٠,٢	١٢٤٧	١٨	٦٩,٣	٩٩٥	٢٨	٣٥,٥
١٩٢٠	١٨٨٨	٢٦	٧٢,٦	١٢٤١	١٧	٧٣,٠	٩٩٩	٢٥	٤٠,٠

(١) المصدر: انظر جدول ٣-٣.

(٢) كل أراضى عائلة عبد الرازق كانت مسجلة تحت اسم أحمد أفندى عبد الرازق، وهو ما سيتم تناوله باستفاضة فى المتن.

العائلة المتوفين لأعضائها الآخرين، حيث كانت الانتقالات الفردية للأراضى غير مسموح بها، فكانت العائلة تجتمع، عادة خلال فترة من تاريخ الوفاة قد تبلغ فى طولها فى بعض الحالات عشرين عاما، ويتم توزيع أراضى العضو المتوفى على جمع من أفراد العائلة بأكملها. كما كانت الأراضى المملوكة لأعضاء العائلة دون سن الرشد توضع تحت الوصاية وعلى المشاع مع أراضى الأعضاء الآخرين من دون السن القانونية كذلك. وهذه الآلية لتوزيع الأراضى جماعيا وتقسيمها لوحدات متساوية ساهم فى تقليل النزاعات بين أفراد العائلة الواحدة بالتأكيد على أن جميع أفراد العائلة ستتم معاملتهم بالتساوى بدرجة أو بأخرى (على الرغم من أن أفراد العائلة الإناث كن يحصلن على أنصبة أقل مما يحصل عليه نظرائهن من الذكور). وعلى الرغم من قيام معاملات عديدة بين أفراد كل عائلة فى القرى التى تم مسحها، فقد كان من الصعب على فرد واحد أو فرع من العائلة أن يهيمن على ممتلكات العائلة بأكملها. كما أن هذه الطريقة الجماعية لتوزيع أراضى العائلة كانت تهدف لتحجيم البيع أو نقل الملكية المنفردة للأراضى خارج العائلة، وهكذا كانت هناك ضغوط للزواج داخل إطار شبكة العائلة الممتدة بصورة أكبر من مصاهرة عائلات أخرى من كبار الملاك.[1]

ولكنه، وبالرغم من ذلك، فإن تفتت الأراضى أخذ فى الازدياد فى الفترة بين عامى ١٩٠٧ و١٩٢٠، بالإضافة لتراجع إنتاجية الفدان من القطن وكذا الأثر المدمر للسوق العالمية على الاقتصاد المصرى ونهاية التوسع فى استصلاح الأراضى، وهو ما دفع، البرجوازية الزراعية للتفكير فى تأسيس بنك وطنى. وإن كان السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو لماذا استثمرت عائلات معينة من كبار الملاك فى بنك مصر فى حين فشلت عائلات أخرى فى القيام بذلك، وعلى وجه الخصوص، لماذا قام هذه العدد الكبير من عائلات ملاك الأراضى المنتمية لمحافظة المنيا ـ بحيث مثلت مساهمتهم ٢٢,٩٪ من إجمالى رأس مال البنك ـ بدعم البنك؟

فى هذا الصدد تقوم فرضيتان، تدعم كل منهما الأخرى، للإجابة على السؤالين

(١) مقابلة مع السيدة حواء إدريس (ابنة عم السيدة هدى شعراوى). القاهرة، ٢٥ مارس ١٩٧٤.

السابقين، الأولى ترى أن عائلات المنيا هذه حصلت على قروض أكبر من مثيلاتها فى المحافظات الأخرى نظرا لتركز أراضى الدائرة السنية فى محافظتهم، وفى إطار الانهيار المالى لعام ١٩٠٧، كانت هذه العائلات أكثر عرضة للتأثر السلبى نتيجة للانهيار عما سواهم من العائلات فى باقى المحافظات. والحد الذى وصل إليه التخبط الاقتصادى كنتيجة للانهيار المالى يمكن تأكيده من خلال ما حدث من لجوء للقروض الرهنية الثانية والثالثة (وبلغت درجات أعلى للبعض) والتى ظهرت فى سجلات الأراضى لعام ١٩٠٧.[١] وبالطبع فإن ما أصاب ملاك أراضى المنيا يجب أن ينظر إليه بصورة نسبية وليس من خلال أرقام مجردة، فبعض ملاك الأراضى فى محافظات الدلتا الكبرى كانوا مدينين بنفس القدر الذى كان عليه ملاك المنيا إن لم يكن أكبر، ولكن ديون ملاك المنيا كانت أكثر حداثة، حيث حصلوا عليها فى ١٩٠٥، وهكذا فإن الأثر النفسى لانهيار عام ١٩٠٧ كان فيما يبدو أكثر حدة فى أثره على ملاك الأراضى الذين لم يكونوا بذات القدر من المديونية الكبيرة قبل عام ١٩٠٥ (انظر جدول ٣-٥).

جدول (٣-٥) قيمة الديون الرهنية على حائزى الأراضى فى جهة المنيا مقارنة بمتوسط الديون على مالكى الأراضى فى مصر (بنك الأراضى المصرى) (١٨٨٠-١٩٢٠)[٢]

---

(١) عاصم الدسوقى. كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢. القاهرة: مطبعة دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦. ص ص. ١٣١-١٣٢؛ وتبين سجلات أراضى سمالوط، على سبيل المثال، أن أحمد بك الشريعى حصل على ١٨ قرضا رهنيا خلال الفترة ١٩٠٥-١٩٢٠.

(٢) المصدر:

Credit Foncier Egyptien. **Assemblee generale ordinaire: rapports du conseil d'administration et des censeurs-resolutions de l'assemblee, exercises 1900 a 1921.**

ملحوظة: عقدت مزادات بيع أراضى الدائرة السنية بين أكتوبر وديسمبر من عام ١٩٠٥. وكانت القروض الرهنية التى قدمها بنك الأراضى خلال فترة الثلاثة أشهر هذه غير مسجلة فى المحاكم حتى مطلع ١٩٠٦، وهو ما يفسر أسباب عدم ظهور الزيادة الكبيرة فى حجم القروض الرهنية لمالكى الأراضى من محافظة المنيا فى عام ١٩٠٥ على الرغم من أن المعاملات على أراضى الدائرة السنية حدثت فى ذلك العام. كما تنبغى ملاحظة أن بنك الأراضى لم يقدم أى قروض خلال تلك الفترة سوى بضمان تلك التى تزيد مساحتها عن مائة فدان، وهو ما يعنى أن قروض البنك كانت مصممة بالأساس للطبقة العليا دون غيرها. وأخيرا فإن هذه الإحصاءات لا تعتد بقروض الرهنية الثانية والثالثة (راجع الهامش السابق).

السنة	عدد الرهنيات		الحجم الإجمالى للديون الرهنية (بالجنيه المصرى)		متوسط حجم الرهنيات (بالجنيه المصرى)	
	المنيا	مصر	المنيا	مصر	المنيا	مصر
١٨٨٠-١٨٩٨	٥٩	٤١٢٨	١٥٣,٣٠٩	٩,٤١٥,٨٤٤	٢,٥٩٨,٥	٢,٢٨٠,٩
١٨٩٩	١٥	٦٢٦	١٢,٥٥٠	٩٧٥,٥٠٣	٨٣٦,٧	١,٥٥٨,٣
١٩٠٠	١٨	٥٤٧	١٤,٢٧٤	١,٠٤٨,٥٦٥	٧٩٣,٠	١,٩١٦,٩
١٩٠١	٢٦	٥٣٦	٢١٩,١٢٤	١,٦٧٨,٦٦٥	٨,٢٤٧,٨	٣,١٣١,٨
١٩٠٢	١٤	٥٨٥	٥١,٣٠٠	١,٦٦٢,٥٨٩	٣,٦٦٤,٣	٢,٨٤٢,٦
١٩٠٣	٢٠	٧٢٢	٤٦,١٦٥	٢,٠٩٣,٢٩٤	٢,٦٠٨,٣	٢,٨٩٩,٣
١٩٠٤	١٢	٧٢٩	٤٠,٦١٦	٢,٦٧٩,٨٨٣	٣,٣٨٤,٧	٣,٦٧٦,١
١٩٠٥	٤٥	١٠٩٦	٣٣٤,٩٣٨	٤,٤٠٩,٢٣٧	٧,٤٤٣,١	٤,٠٢٣,٠
١٩٠٦	٤٢٦	٢٥٢١	٤,٢٩٢,٦٢٤	١١,٨٨٧,٦٦٦	١٠,٠٧٦,٦	٤,٧١٥,٥
١٩٠٧	٤٨	١٠٣١	٤١٤,٢٧١	٥,١٩٣,٥٢٩	٨,٨٣٠,٦	٥,٠٣٧,٤
١٩٠٨	٢٥	٣٩٥	٨٤٦,٣٨٣	٣,٩١٣,٢٨٣	٣,٣٨٥,٥	٩,٩٠٧,٠
١٩٠٩	٥١	٦٩٦	٤٦٩,٤٩٥	٣,٢٧٨,٢٥٤	٩,٢٠٥,٨	٤,٧١٠,١
١٩١٠	٦٢	١٠٤١	٥٤٨,٣٥٥	٤,١٦٣,٧٣٨	٨,٨٤٤,٤	٣,٩٩٩,٧
١٩١١	٥٩	٩٠٧	٥٧١,٧٦٧	٤,١٨٠,٥٦٧	٩,٦٩١,٠	٤,٦٠٩,٢
١٩١٢	١٦٥	١٠٠٧	١,٢٢٥,٥٢٤	٤,٧٦٢,٤٨٦	٧,٤٢٧,٤	٤,٧٢٩,٤
١٩١٣	١٣٦	٨٣٣	٩٢٦,٦٧٥	٤,٣٠٠,١٢١	٦,٨١٣,٨	٥,١٦٢,٢
١٩١٤	٨٦	٥٩٠	٣٦٢,٣٢٩	٢,٩٣١,٨٩٠	٤,٢١٣,١	٤,٩٦٩,٣
١٩١٥	١٣	١٢٣	١٩٠,٨٨٤	٥١٦,٩١٠	١٤,٦٨٣,٤	٤,٢٠٢,٥
١٩١٦	١٢	١٥٠	٦٥,٢٤٥	٤٨٥,٣٢٨	٥,٤٣٧,١	٣,٢٣٥,٥
١٩١٧	٣٣	٣٧٥	١٩٣,٢١٨	١,٢٤٨,٧٨٠	٥,٨٥٥,١	٣,٣٣٠,١
١٩١٨	٣٥	٢٨٨	٢٦٨,٢٤٨	١,٠٩٨,٦٨١	٧,٦٦٤,٢	٣,٨١٤,٩
١٩١٩	٢١	١٥١	٦٢,٣٩٨	٦٦٤,٣٣٤	٢,٩٧١,٣	٤,٣٩٩,٦
١٩٢٠	١٢	٣٦٠	٢٦٦,٦٨٨	٢,٥٧٦,٩٩٩	٢٢,٢٢٤,٠	٧,١٥٨,٣

النسب المئوية لمساحات الأراضى المزروعة بالقطن بجهات البحيرة والدقهلية والغربية والشرقية والمنيا (١٨٩٣-١٩٢١)[١]

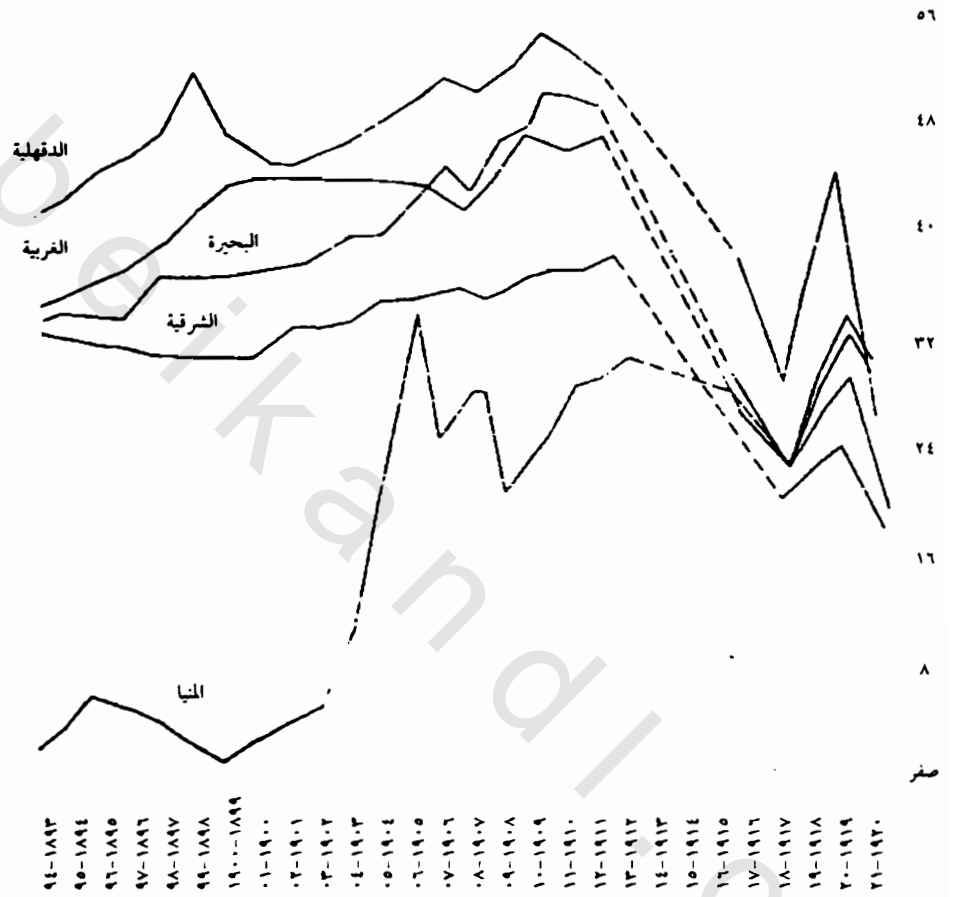

ومن حيث تراكم رأس المال، فيبدو واضحا أن ملاك أراضى المنيا كانوا ينتفعون أكثر من غيرهم من التوسع فى زراعة القطن خلال مطلع القرن العشرين عما عداهم من العائلات فى محافظات إنتاج القطن الأخرى. وكما هو مبين بالشكل السابق، فمحافظة

(١) Dowson and Craig. **Collection of Statistics**. Pp. 66, 68-69, 72; **Annuaires Statistiques**, for 1910, 1913, and 1921.

المنيا كانت تتوسع فى زراعة القطن خلال نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بصورة أسرع من المحافظات الأربع الأكبر إنتاجا للقطن ـ وهى الغربية والشرقية والدقهلية والبحيرة. وهذا التطور السريع فى إنتاج القطن نتج من حقيقة أن محافظات مصر الوسطى والعليا جنت منافع التوسع فى نظام الرى بتأخير كبير عن محافظات المنيا، حيث كانت المنيا آخر محافظات مصر الجنوبية حصولا على نظام الرى الدائم خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر حينما تم تأسيس قناطر فى محافظة أسيوط عام ١٨٩٢.[١] ولعله من المدهش مقارنة النمو السريع لزراعة القطن فى المنيا وملوى وهو المركز الوحيد فى محافظة أسيوط الذى طبق فيه نظام الرى الدائم، مع غياب شبه كامل لزراعة القطن فى محافظة أسيوط ككل.[٢]

أما الفرضية الثانية حول أسباب وجود عدد كبير من كبار ملاك الأراضى فى المنيا من بين مساهمى بنك مصر أكثر من غيرهم من المحافظات الأخرى فترجع إلى حقيقة أن العديد من العائلات ذات النفوذ فى المنيا أقامت علاقات وثيقة مع الشركات المساهمة العاملة فى مجال استصلاح الأراضى.[٣] ونظرا لأن أراضى المنيا وبعض المناطق الأخرى فى مصر العليا والوسطى قدمت فرصة مثالية أمام هذه الشركات لإمكانية استصلاح أراضيها فقد تركز عمل العديد منها فى هذه المناطق. وكان نتيجة أنشطة شركات استصلاح الأراضى أن زادت مساحة التعاملات بين عائلات كبار ملاك الأراضى فى المنيا ورأس المال الأجنبى، حيث كان المستثمرون الأوروبيون حريصين على ضم أعيان من الدوائر التى يعملون بها فى مجالس إدارتهم، وإن كانت هذه المناصب شكلية فقط ـ حيث بدا جليا عدم تمتع هؤلاء الأعيان بأى سلطات أو بقدر محدود منها بشكل جعل انضمامهم يأتى وكأنه رغبة فى الحصول على المرتبات الهائلة التى عرضتها عليهم تلك الشركات ـ إلا أن هؤلاء الأعيان لعبوا على الرغم من ذلك دورا فاعلا فى تسهيل بيع الأراضى

---

(١) Willcock, **Irrigation**. Pp. 215-217, 451.

(٢) E. M. Dowson and J. I. Craig. **Collection of Statistics of the Areas Planted in Cotton in 1909**. Survey Department Publication No. 21, Ministry of Finances (Cairo: National Printing House, 1910), p. 30; **Egypt** No. 1 (1907). P. 46.

(٣) أما قبل هذه الفترة فكان كثير من ملاك الأراضى فى المنيا، ومن بينهم طلعت حرب، يقيمون مصانع للسكر فى عزبهم.

المستصلحة لنظرائهم من مالكى الأراضى فى المحافظة.[1] هذا الاتصال مع رأس المال الأجنبى جعل العديد من عائلات ملاك الأراضى واعيا بالمنافع المتحققة من خلال هذه الأنماط البديلة للاستثمار فى الزراعة. وهناك مؤشر آخر على أن ملاك الأراضى فى محافظة المنيا كانوا «تقدميين» أو مبدعين فى أنشطتهم الاقتصادية يمكن رؤيته فى مشاركتهم فى الجمعية الزراعية الخديوية والتى كانت معنية بتطوير سلالات جديدة وأكثر إنتاجية من القطن. وتشير الكتب السنوية للجمعية أن ملاك أراضى معينين من محافظة المنيا ـ كعلى شعراوى باشا الذى دعم بنك مصر ـ كانت مزارعه نموذجية ـ حيث حاول فيها زيادة إنتاجية الفدان من المحصول.[2]

وهكذا نجد أن كبار ملاك الأراضى فى المنيا راكموا رأس المال من خلال زيادة حجم ممتلكاتهم من الأراضى وكذا إنتاجهم من القطن كما أصبحوا محملين بديون ضخمة لرأس المال الأجنبى بوتيرة أسرع وخلال فترة زمنية أقل من تلك التى استغرقها حدوث نفس الأمر لنظرائهم فى المحافظات الأخرى، وهو ما جعل وقوع كارثة ١٩٠٧ يلحق بهم أضرارا أكبر. هذا فضلا عن أن الاحتكاك برأس المال الأجنبى حفز ظهور الخُلُق الرأسمالى لدى العديد من عائلات كبار ملاك الأراضى بتوجيه انتباههم الأساسى لجنى الأرباح من خلال الشركات المساهمة وكذا من خلال اعتماد الأساليب الحديثة فى الزراعة. وبينما كان ملاك الأراضى فى المنيا أكثر تاثرا بالمشكلات الاقتصادية التى واجهتها مصر خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى، فلم يكن الحال ليختلف كثيرا مع ملاك الأراضى فى المحافظات الأخرى الذين عانوا من تخبطات إقتصادية بدورهم. وللإلمام الشامل بالأسباب التى حدت بملاك الأراضى من المنيا، وكذلك من المحافظات الأخرى، لتشجيع فكرة البنك الوطنى، فمن المهم استعراض الأحوال السياسية ـ الاقتصادية الأشمل التى أثرت فى مصر فى مطلع القرن العشرين.

كان الحجم الكبير الذى قدم به رأس المال الأجنبى إلى مصر بين عامى ١٨٩٠ و١٩٠٧،

---

(١) F.O. 141/407. "Report on the Economic and Financial Situation of Egypt". وهو يحتوى على قائمة بالشركات المساهمة العاملة فى مصر عام ١٩٠٦ ومجالس إداراتها؛ مقابلة مع فارس صاروفيم، ١٨ أبريل ١٩٧٤.

(٢) The Khedival Agricultural Society. **Yearbook of the Khedival Agricultural Society, 1909**. Glasgow: Robert Maclehose and Co. 1910. pp. 184-185.

لاسيما ذلك الجزء الذى توسع فى النظام البنكى، قد ظهر أثره ليس فقط على كبار ملاك الأراضى من المنيا، وإنما فى كافة أنحاء مصر. ولم يكن بنك الأراضى المصرى وعدد من بنوك الرهونات الأخرى هى المؤسسات الوحيدة التى قدمت قروضا للبرجوازية الزراعية، فالبنوك التجارية الأخرى مثل بنك روما وبنك الشرق الهولندى كانا نشطين بشدة فى هذا المجال. كما كانت شركات التأمين، مثل شركات جريشام لندن للتأمين على الحياة، نشطة كذلك؛ فضلا عن عدد كبير من المقرضين الأجانب ذوى الأصول الشامية واليونانية واليهودية.[1] ومع حصول أعضاء البرجوازية الزراعية على الألقاب وتوسيعهم لقوتهم السياسية من خلال توسيع صلاحيات المجالس المحلية والبرلمان، أخذت الحاجة لتملك المزيد من الأراضى باعتبارها أساس المركز الاجتماعى والقوة السياسية وتصبح أكثر حدة مع مطلع القرن الجديد. ومع الزيادة الحادة فى أسعار القطن والتوافد المتزايد لرأس المال الأجنبى (ألم يكن هذا مؤشرا على توالى المزيد من الرخاء؟) ورغبة المؤسسات الائتمانية على اختلاف أنواعها فى تقديم القروض، فقد كان من السهل نسبيا وقوع كبار الملاك فى فخ القروض الكبيرة.

وكان أحد البنوك الهامة التى قدمت قروضا للبرجوازية الزراعية المصرية هو بنك الشرق الألمانى الذى افتتح فرعا له فى مصر فى ١٩٠٦. ولا ترجع أهمية هذا البنك فقط لأثره على طبقة كبار ملاك الأراضى وإنما لأن تأثيره امتد ليشمل تأسيس وتشغيل بنك مصر كذلك. فقد جاء تأسيس بنك الشرق الألمانى فى مصر انعكاسا لتنامى حدة التنافس بين ألمانيا وبريطانيا فى السوق العالمية خلال الفترة السابقة على اندلاع الحرب العالمية الأولى. وحاول هذا البنك اجتذاب العملاء من خلال تقديم قروض ميسرة وتحويل العديد من حسابات القطن ـ من خلال ممثليها التجاريين الأساسيين فى شركة آر. دبليو. لندمان وشركاه ـ من البنوك الأجنبية الأخرى.[2] وربما كانت امكانية الحصول على القروض من بنك الشرق عاملا هاما فى تأخير تأسيس بنك مصر حتى عام ١٩٢٠ نظرا لتقديمه مصدرا

---

(١) F.O. 368/1720. War Trade Department of Egypt. "Report on the Policy Adopted in Restraint and Liquidation of Enemy Trade";
انظر كذلك سجلات الأراضى للقرى المشار إليها فى الجدول ٣-٢ وخصوصا للفترات ١٩٠٦-١٩١٢ و١٩١٣-١٩٢٧؛ وقزيحة ص. ٥٤.

(٢) F.O. 368/1720; and Owen. **Cotton**. Pp. 210-211.

بديلا للائتمان بعد الانكماش الذى شهدته السوق المالية عامى ١٩٠٧ و١٩٠٨. ولا يوجد شك كبير فى أن طلعت حرب وعدد آخر من مساهمى بنك مصر كانوا وثيقى الصلة بالبنك الألمانى قبل مصادرته من قبل البريطانيين فى ١٩١٤.[١] وقد جاءت هذه المصادرة لتعطى حافزا جديدا للتحرك نحو تأسيس بنك وطنى ذلك أنه مع إغلاق البنك الألمانى وجد العديد من عملائه أنفسهم مهددين مرة أخرى بمواجهة نقص حجم الائتمان المتاح.

ولعل الأكثر أهمية فى هذا الصدد هو النموذج الذى أرسته طريقة إدارة العمليات الذى قدمه بنك الشرق الألمانى لبنك مصر ويحتوى ملف الخدمات الحكومية والتأمينات لطلعت حرب فى مكتب السجلات الحكومية المصرى على مفتاح الصلة بين البنكين وذلك من خلال العلاقة بين تأسيس البنك وعائلة سوارس ـ وهى عائلة يهودية محلية كانت فاعلة بشدة فى مجال المضاربات واستصلاح الأراضى خصوصا فى محافظة المنيا.[٢] فقد حول طلعت حرب حسابه من بنك سوارس (والذى كان يحول إليه معاشه من الدائرة السنية) لبنك الشرق الألمانى فى ١٩٠٦. وقد اتبع البنك الألمانى نمطا ميّز بعد ذلك طريقة عمل بنك مصر، فقد ركز فى عملياته على المؤسسات الصغيرة ـ كبنك سوارس ـ وعلى التعاون مع التجار والمضاربين العاملين فى مجالات تجارة القطن والمضاربات على الأراضى وتقديم القروض الرهنية. ونظرا لتواجد مركزه الرئيسى فى برلين وتواجده فى الشرق الأوسط كشبه ممثل للإمبريالية الألمانية، فلم يكن بنك الشرق الألمانى مهتما بإتباع القواعد البنكية المثلى فى مصر، وإنما كان هدفه حرمان البريطانيين من أكبر قدر ممكن من سوق القطن المصرى وتوسيع حجم النفوذ الألمانى فى مصر. وفى إطار محاولته إتباع نفس السياسات غير المطابقة للقواعد المالية السليمة لبنك الشرق الألمانى، قوض بنك مصر من استقراره المالى فى عقدى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين.[٣]

---

(١) F.O. 368/1720.

(٢) ملف الخدمة والمعاش لمحمد بك طلعت حرب. رقم ٢٤٨-١-٤٩٥١-٥٢٤٦٢، مكتب السجلات الحكومية المصرى، القلعة، القاهرة.

(٣) لمزيد من الإطلاع على تأثير ممارسات البنك الألمانى على تفكير طلعت حرب، انظر "تقرير عن الصناعة والتجارة الألمانية" مقدم للجنة (المصرية) للتجارة والصناعة فى ١٢ يونيو ١٩١٦ من إعداد طلعت حرب بك ويوسف أصلان القطاوى باشا فى **مجموعة خطب محمد طلعت حرب**. القاهرة: مطبعة مصر، بدون تاريخ نشر). الجزء الأول وعلى وجه الخصوص الصفحات: ٢٢-٢٦.

ولعله يكون واضحًا عند هذه النقطة أن أصول التصنيع المصرى وُجِدت فى ظل التناقضات التى نجمت عن أنشطة رأس المال الأجنبى فى مصر، والتى فى ظلها ـ أى فى ظل هذه التناقضات ـ ولدت فكرة بنك وطنى يتم تمويله وإدارته من قبل مصريين. وعلى الرغم من أن فكرة بنك وطنى مصرى يمكن تتبع صداها فى الجريدة الأجنبية السورية ـ التجارة ـ والتى كان ينشرها أديب إسحاق وشيبلى الشميل خلال عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر، فإنها لم تحتل مركز الصدارة سوى مع وقوع انهيار ١٩٠٧. وكان العديد من المصريين واقعين تحت ضغط التوسع الحادث فى حجم رأس المال المتاح من قبل المرابين خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وقد نوه اللورد كرومر للخطر الناتج عن هذه التطورات فى عدد من تقاريره السنوية.[١] كما شهد مطلع القرن الجديد جدلا دينيا تركز حول الفرق بين الربا والفائدة فى الشريعة الإسلامية. ونظرا لكون الربا محظور تماما فى الإسلام، فإن العديد من رجال الدين المسلمين دعوا للامتناع عن الدخول فى التعاملات المالية سواء تلك التى تتضمن أى بنود ربوية أو التى تتضمن دفع أو الحصول على فوائد على ودائعهم البنكية. وبعد جدل طويل، انتصر التفسير الأكثر ليبرالية للشيخ محمد عبده ـ مفتى مصر ـ وتم قبول فكرة أن الفائدة البنكية مسموح بها فى الإسلام، على الأقل من قبل قطاعات كبيرة من الطبقة العليا. ونتيجة لذلك، استطاع بنك توفير هيئة البريد ـ المملوك للحكومة ـ العمل بداية من ١٩٠١ ودفع فوائد على الودائع. وكان الغرض الرئيسى لهذا البنك، والذى عمد لجذب مدخرات الموظفين وصغار المزارعين، حماية صغار ملاك الأراضى من المرابين.[٢] وبالنسبة لبنك مصر، فقد كانت أهمية بنك توفير هيئة البريد وقبول شرعية الفائدة البنكية أنهما ساعدا على تعبيد الطريق لفكرة تكوين بنك وطنى أكبر وأشمل.

ومع تصاعد الشعور بآثار انهيار ١٩٠٧، توجهت البرجوازية الزراعية للضغط على الحكومة للتدخل لضبط عمل رأس المال الأجنبى كما سبقت الإشارة إليه. وهناك تطوران

---

(١) Egypt. No. 1 (1901). Pp. 6-9.

(٢) Maxime Rodinson. **Islam and Capitalism**. New York: Pantheon Books, 1974). Pp. 148-149; Egypt. No. 1 (1902). p. 9; and A. E. Crouchley. **The Investment of Foreign Companies and Public Debt**. Cairo: Government Press, 1936. pp. 91-92.

آخران مهمان فى هذا المقام تمثلا فى الدعوة لتكوين التعاونيات الزراعية والدعوة لتأسيس بنك وطنى. ومرة أخرى، كان من المهم أن كلا الحزبين الوطنيين الرئيسيين تعاونا من أجل ترجمة هذه الدعوات لنتائج واقعية ملموسة. وبينما انتمى كل من عمر لطفى وعبد الرحمن الرافعى ـ وهما مؤسس ومنظر حركة التعاونيات على الترتيب ـ للحزب الوطنى، فإن العديد من التعاونيات الهامة كانت تحت قيادة أعضاء بارزين من حزب الأمة.(١) وخلال المؤتمر الوطنى المصرى الأول ـ والذى قدم إليه طلعت حرب اقتراحه المفصل الأول لبنك وطنى ـ فى ١٩١٠، أبدى وطنيون من كلا الحزبين دعما لفكرة هذا البنك بتقديم أراضيهم كضمان لرأس المال المستثمر على سبيل المثال.(٢)

كما شهد العام ١٩١٠ خطوة أخرى متقدمة فى اتجاه التحرك نحو تأسيس بنك وطنى، حيث قام طلعت حرب بالتنسيق مع عمر لطفى والأمير حسين كامل وألفريد عيد (رأسمالى بلجيكى) وتجار القاهرة البارزين وعدد من ملاك الأراضى ذوى الأصول المحلية بتأسيس شركة التعاون المالى والتجارة بمصر فى القاهرة.(٣) ووفقا للعديد من المديرين والموظفين السابقين ببنك مصر، كانت هذه الشركة بمثابة نموذج مصغر للبنك، وإن كانت قد اختلفت عنه فى أنها مثلت العلاقات الطبقية فى مصر قبل تشتتها نظرا لأن التناقضات السياسية والاقتصادية بين رأس المال الوطنى والأجنبى لم تكن قد عبرت عن نفسها بعد فى أشد صورها (كما حدث إبان الكساد الكبير فى ثلاثينيات القرن العشرين

---

(١) Omar Loutfy Bey. "Note sur le premiere cooperative de credit par decret khedival du 27 janvier 1910." **L'Egypte Contemporaine**. Vol. 1 (1910). Pp. 377-379;
انظر كذلك مقالات فى جريدة الأهالى: فى ١٢ يونيو ١٩١٧ لمعلومات عن الجمعية التعاونية التى أدارها محمد الشريعى فى بندر المنيا؛ وفى ٣ نوفمبر ١٩٢٠ لمعلومات عن الجمعية التعاونية التى أدارها عبد العظيم المصرى وصالح للموم وآخرون فى مركز مغاغة بالمنيا.

(٢) على سبيل المثال، عرضت عائلة للموم ـ المصرى ـ السعدى تقديم ٣٧٠ فدانا كضمان. كما يظهر من **مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول (٢٩ أبريل ـ ٤ مايو ١٩١١)**. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١١. ص. ١٨٤؛ PPTH، خطاب من رياض المصرى ـ رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر المصرى ـ لطلعت حرب بتاريخ ٢٠ مايو ١٩١١ يعين فيه طلعت حرب وعمر لطفى وعزيز منسى ويوسف الخاص وعبد الرازق الفار وأحمد عبد اللطيف وعبد العزيز فهمى لدراسة مسألة تأسيس بنك وطنى مصرى؛ انظر كذلك مقترح طلعت حرب المكون من سبع نقاط حول هذا البنك والذى أرسله للمصرى فى ذات الشهر.

(٣) بنك التضامن المالى، **اليوبيل الذهبى لشركة التعاون المالى والتجارة ١٩١٠-١٩٦٠**. القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، بدون تاريخ نشر). ص. ٨. اسم الشركة تغير لاحقا ليصبح بنك التضامن المالى.

على سبيل المثال). ولم يكن رأس المال الوطنى قد أكمل تطوره بعد، فقد كان من الممكن للرأسماليين الأجانب وأعضاء الأسرة المالكة والتجار وملاك الأراضى الوطنيين الاشتراك فى مؤسسة مالية من هذا النوع. وعلى الرغم من أن الاستثمار فى الشركة لم يكن كثير المخاطر نظرا لمحدودية حجم رأس المال المتاح أمامها، فإن أعضاء البرجوازية الزراعية قد تولدت لديهم وجهة النظر أنه لا يجب الوثوق بالرأسمالى الأجنبى بدلا من كونه شريكا ماليا مرغوبا به. ولكن بحلول عام ١٩٢٠، كان الشك قد بلغ مداه برأس المال الأجنبى كما تمت الإشارة فى ميثاق بنك مصر والذى نص بوضوح على منع غير المصريين من تملك أسهم فيه.

ومع توسع حركة التعاونيات الزراعية، والتى استلهمت تجربة نظيرتها الأوروبية، كان الجدل العام حول الحاجة لتأسيس بنك وطنى وتأسيس شركة التعاون المالى يشير للتوافق المتزايد بين البرجوازية المصرية ـ لا سيما فى شقها الزراعى ـ حول الحاجة للفكاك من الاعتماد على رأس المال الأجنبى.[١] وكان تمرير قانون الفدادين الخمسة فى ١٩١٢ ـ بدعم من اللورد كيتشنر ـ قد منع البنوك الأجنبية والمرابين من تقديم القروض للملاك الحائزين على مساحات أقل من خمسة أفدنة بل وحرمهم من مصادر الائتمان. فجاءت الحركة التعاونية الزراعية لأداء الوظيفة الهامة وهى ضمان توفير الائتمان للمزارعين أصحاب المساحات الأقل من خمسة أفدنة، والذين مثلوا أغلبية الفلاحين، حيث قامت الجمعيات التعاونية باستبدال البنك أو المرابى بأحد كبار ملاك الأراضى ـ الذى أصبح مصدر تقديم القروض للفلاح. وهكذا فقد تحول قسط عظيم من الفائض المتحصل من الفلاحين من الأيدى الأجنبية لأيد محلية.[٢] وبينما لعبت التعاونيات دورا هاما فى السياسات المحلية والقومية ـ ويبرر عدم قصر النظر لدورها على الجانب الاقتصادى فقط ـ فإن عملها زاد من إدراك البرجوازيين لدور ووظيفة رأس المال ـ وهى حجر الأساس فى نمط الإنتاج الرأسمالى.

وإذا كان تهديد رأس المال المرابى والوعى المتنامى بالاستيلاء على الفائض الوطنى من

---

(١) انظر ـ على سبيل المثال ـ عبد الرحمن الرافعى. **نقابات التعاون الزراعية: نظامها وتاريخها وثمرتها فى مصر وأوروبا**. القاهرة: مطبعة النهضة العربية، ١٩١٤.

(٢) الدسوقى. ص ص. ٧٢-٧٣.

قبل رأس المال الأجنبى محوريين فى تحفيز ظهور حركة التعاونيات وتمهيد الطريق أمام تأسيس بنك مصر، فإن طريقة عمل البنوك الأجنبية الكبيرة بدورها دفعت بفكرة خلق بنك وطنى مسافة أكبر. ولعل وجهة النظر الأكثر لياقة للحاجة لمثل هذا البنك ظهرت فى كتاب طلعت حرب ـ علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة ـ والمنشور عام ١٩١١،[١] والذى فصل فيه الفوائد التى ستجنيها مصر من تأسيس هذا البنك. ولعل الخط الفكرى الأكثر أهمية فى الكتاب كان التأكيد على الطبيعة المحدودة للفائض المصرى والحجم الكبير للاستقطاعات التى يحصل عليها رأس المال الأجنبى منه. وفى إطار مناقشته للدور الذى يمكن أن يلعبه بنك وطنى فى تمويل شركات مشتركة مملوكة محليا، كان طلعت حرب يفكر بكل وضوح فى تحويل الأرباح الأجنبية لأيدى مصرية. كما حملت رؤية بنك وطنى كمصدر لرأس المال للصناعة الوطنية إنعكاسا لأثر مفهوم Grossbank الألمانى أو الشركة القابضة على تفكير طلعت حرب. فمن الواضح أن اتصال ببنك الشرق الألمانى كان ذا أهمية كبيرة من حيث تقبله لهذه الرؤية فى وظيفة البنك وبالتالى فى تحديد طبيعة الدور الذى سيلعبه بنك مصر فى الاقتصاد المصرى. وبالمثل كان أثر تكوين شركة التعاون المالى، والذى يجب عدم التقليل من شأنه نظرا لتقديمها للعديد من القروض للمنشآت الاقتصادية الصغيرة فى القاهرة خلال سنى تشغيلها الأولى.

كذلك حمل الانزلاق التنافسى بين القوى الاستعمارية لحرب مفتوحة فى ١٩١٤ تداعيات خطيرة على المجتمع المصرى، كان إحداها السياسة البريطانية لجعل أسعار القطن عند مستوى منخفض بشكل تحكمى حتى ١٩١٨ وهو ما استثار حفيظة البرجوازية الزراعية بشدة. وتسببت الحرب فى مشكلة أخرى وهى قطع التجارة بين مصر وأوروبا الأمر الذى حرم الأولى من العديد من السلع الأساسية كالصابون والمنسوجات ومواد البناء فضلا عن مجموعة متنوعة من السلع الاستهلاكية التى اعتاد عليها أبناء الطبقة العليا. هذه التطورات حذت بالحكومة المصرية لتأسيس لجنة فى عام ١٩١٨ ضمت فى عضويتها السياسى المصرى المعروف إسماعيل صدقى وطلعت حرب وس. سورناجا ـ وهو أحد البارزين فى صناعة مواد البناء ـ وعدد كبير من بيروقراطيى الحكومة

(١) القاهرة: مطبعة الجريدة.

من المصريين والأجانب ـ وسميت بلجنة التجارة والصناعة،[1] عهد إليها استقصاء القدرة الصناعية لمصر واقتراح الوسائل التى يمكن من خلالها توسيع إنتاجها الصناعى ليشمل السلع الأساسية ـ والتى شح المعروض منها نتيجة للحرب. وكانت إحدى أهم النتائج التى تضمنها تقرير اللجنة هو حاجة مصر لبنك وطنى لا يكون فقط مصدرا لرأس المال قصير الأجل (أو بنك تجارى بالأحرى) ولكن كمصدر لرأس المال للمؤسسات الصناعية (أو بنك صناعى فى عبارة أخرى). وهكذا يكون تقرير اللجنة قد أضفى صبغة شبه رسمية على فكرة تأسيس بنك وطنى.

انصرفنا فى جل هذا الفصل لشرح الأسباب التى جعلت معظم الدعم الذى حصل عليه بنك مصر يأتى من البرجوازية الزراعية، ولكننا قبل التحول لاستعراض التأسيس الفعلى وتطور البنك، نرى من المهم طرح سؤال حول أسباب التخلف عن دعم البنك من قبل طبقة التجار الوطنيين. ففى ضوء أن توحد رأس المال التجارى مع قطاعات من رأس المال الزراعى قد أنتج الرأسمالية الصناعية فى غرب أوروبا، لا يتضح لماذا استثمر مثل هذا العدد القليل فقط من التجار فى بنك وطنى الهدف منه توسيع قاعدة نمو الصناعة الوطنية؟

تقوم فى هذا الصدد فرضيتان: الأولى، أن التدافع السريع من قبل رأس المال الأجنبى فيما تلا الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ جعل منافسة التجار المصريين لنظرائهم الأوروبيين أمرا غاية فى الصعوبة، خصوصا مع اتفاقيات الاستسلام والمحاكم المختلطة. كما تزايد حجم الأجانب العاملين بالتجارة فى مصر مع استقرار المزيد من الأوروبيين فى مصر، وتحليل السجلات التجارية للأعوام ١٨٩١-١٨٩٢، ١٩٠٥، ١٩١٤، ١٩١٧ يكشف بوضوح عن ضعف طبقة التجار المحليين ـ خصوصا فى أنشطة الاستيراد والتصدير (انظر الجدول التالى). وتقسيم البيانات إلى فئات فرعية أصغر يبين أن القطاع المسلم من طبقة التجار كان قاصرا إلى حد كبير على التجارة فى الحبوب والأرز والأقمشة والمنسوجات منخفضة الجودة والأثاث وبعض السلع الأخرى التى تشتريها الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى والطبقات الدنيا.

---

(١) انظر الحكومة المصرية. تقرير لجنة التجارة والصناعة ١٩١٨. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٢٥.

جدول (٢-٦) النسب المئوية للمسلمين والمسيحيين والأجانب بين التجار القاهريين (١٨٩١-١٩١٧)[١]

السنة	طبقة التجار	المسلمون العدد	المسلمون النسبة المئوية	المسيحيون العدد	المسيحيون النسبة المئوية	الأجانب العدد	الأجانب النسبة المئوية	الإجمالى
١٨٩١-	التجار	١٧١	٤٧,٤	٥٧	١٥,٨	١٣٣	٣٦,٨	٣٦١
١٨٩٢	الوسطاء	١١	١٤,١	١٣	١٦,٧	٥٤	٦٩,٢	
١٩٠٥	التجار	١٦٦	١٧,٠	١٦٧	١٧,١	٦٤٢	٦٥,٨	٩٧٥
	الوسطاء	٢	١,٠	١٣	٦,٤	١٨٨	٩٢,٦	
١٩١٤	التجار	٢٠	٥,٣	٤٠	١٠,٦	٣١٩	٨٤,١	١٨٥٩
	الوسطاء	١٢	١,٠	٣٦	٢,٤	١٤٣٢	٩٦,٦	
١٩١٧	التجار	٩٧٦	٣٥,١	٥١٠	١٨,٤	١٢٧٦	٤٥,٩	٢٧٧٩
	الوسطاء	٦	٢,١	٤٧	١٦,٢	٢٣٧	٨١,٧	

أما الفرضية الثانية فى معرض الإجابة عن السؤال السابق فترى أن تجار القطن فقط هم الذين كان لديهم حافز لدعم بنك مصر؛ أما تجار السلع التقليدية، والذين لم يجبروا على الخروج من السوق من قبل منافسيهم الأجانب كنتيجة لميزتهم التنافسية فى المتاجرة

(١) المصدر: إبراهيم عبد المسيح. **دليل وادى النيل لعامى ١٨٩١ و١٨٩٢**. (بدون ناشر أو تاريخ نشر)؛ **دليل مصر والسودان لصاحبيه ثايت وأنطاكيل لسنة ١٩٠٥**. (القاهرة: مطبعة الشعب، بدون تاريخ نشر)؛ الشركة الشرقية لنشر الإعلانات بالقاهرة. **الدليل المصرى ١٩١٧**؛

F. Diemer, Finck and Baylaender Succ, Cairo. **Mercure Egyptien, moniteur commercial et industriel**. Cairo: Librairie Diemer, n.d.

ملحوظة: عمود التجار المسلمين كان الهدف منه الاقتصار على المسلمين من التجار المصريين فقط، غير أنه بدون شك يضم بعضًا من غير المصريين كذلك (كالمغربيين مثلا). وعمود التجار المسيحيين يضم أقباط مصر وكذا المسيحيين دوى الأصول الشامية. وعمود التجار الأجانب يضم الأوروبيين وكذا العناصر شبه المحلية كاليونانيين واليهود والإيطاليين والأرمن ومن على شاكلتهم. وطائفة الوسطاء تشير للتجار الذين كان يطلق عليهم «القومسيونجية» وهى الكلمة المعربة عن التركية وتعنى الوسيط أو الوكيل التجارى.

بسلعة معينة، والذين لم تكن لهم صلة بتجارة القطن ، لم يكونوا بحاجة للكميات الكبيرة من رأس المال التى وجد تجار القطن أنفسهم بحاجة إليها. فكان العديد من عائلات التجار التقليديين والذين لم تكن لهم صلة بتجارة القطن (مثل عائلة مدكور بالقاهرة والتى كان عميدها عبد الخالق باشا سر التجار ـ أو كبير تجار القاهرة) قد كونت علاقات قوية مع البنوك الأجنبية بحلول عام ١٩٢٠ ولم تر حاجة فى تحويل حساباتها لمؤسسة مالية جديدة تعتورها المصاعب.[١] وكان العديد من العائلات المسلمة التى تاجرت فى القطن قد اشترت أراضى أصبحت أقل عرضة للمنافسة من قبل التجار الأجانب، فأضحى العديد من هذه العائلات التى اشترت أراض بعد عام ١٨٨٢، كعائلة خشبة فى أسيوط، تعرف بمحصولها من القطن أكثر من أنشطتها التجارية.[٢] وكان أكثر التجار المحليين نجاحا هم أولئك الذين جمعوا بين زراعة القطن وتجارته (مثل عائلات الجزار من شبين الكوم والوكيل من سوموخراط والمنزلاوى من سمنود بالغربية). وكان شكل علاقتهم بالبنوك الأجنبية التى تعاملوا معها قبل ١٩١٤ ذا أثر هام على قيامهم أو عدم قيامهم بالاستثمار فى بنك مصر. فأولئك، الذين ارتبطوا بشدة ببنك الشرق الألمانى، على سبيل المثال، وجدوا صعوبة فى فتح حسابات جديدة مع بنوك أجنبية خلال الحرب العالمية الأولى وبالتالى نظروا لبنك مصر نظرة القبول. وهكذا، فعلى الرغم من تشجيع عدد من تجار القطن المحليين للبنك، فقد كان غياب عدد كبير من التجار المحليين من المساهمين الأوائل فى البنك أمرا يسترعى الانتباه.

❁ ❁ ❁

(١) مقابلة مع عبد المنعم الديب، ابن التاجر المعروف محمد باشا الديب، الإسكندرية، ١٠ يونيو ١٩٧٤.
(٢) انظر سجلات أراضى بندر أسيوط ١٩٠٦-١٩١٢ و١٩١٣-١٩٢٣.